الأمم المتحدة

S/2024/367

مجلس الأمن

Distr.: General
7 May 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، أحيل إليكم طيه التقرير الخامس والستين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 15 نيسان/أبريل 2024 (انظر المرفق). وتجدر الإشارة إلى أن الممثل السامي المكلَّف بمتابعة تنفيذ الاتفاق لا يحظى باعتراف جميع أعضاء مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

260624 240524 24-07457 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم له التقارير الصادرة عن الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وفقا للمرفق 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 1995، أحيل طيه التقرير الخامس والستين الذي أصدره الممثل السامي. وأرجو ممتناً تعميم التقرير على أعضاء المجلس لينظروا فيه.

هذا التقرير هو تقريري العادي السادس المقدّم إلى الأمين العام منذ أن تولَّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، في 1 آب/أغسطس 2021. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 15 نيسان/أبريل 2024.

وإذا ما احتجتُم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أية معلومات إضافية علاوةً على ما ورد في التقرير أو كانت لديكم أو لدى أعضاء المجلس أي أسئلة بشأن محتواه، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بالمعلومات المطلوبة.

ويسرني أيضا أن تتاح لي الفرصة لأعرض عليكم بعض الأفكار بشأن السبل الكفيلة بإعطاء دفع لاتفاق دايتون للسلام، الذي تم توقيعه قبل 30 عاما تقريبا.

(توقيع) كريستيان **شميت**
الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

التقرير الخامس والستون المقدَّم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 15 نيسان/أبريل 2024.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وتم أيضا توجيه انتقادات غير مسبوقة إلى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وفي 21 و 22 آذار/مارس 2024، قرر المجلس الأوروبي البدء في مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك، ودعا المفوضية الأوروبية إلى إعداد إطار تفاوضي بغرض اعتماده عندما تُتَّخذ جميع الخطوات ذات الصلة المنصوص عليها في توصية المفوضية المؤرخة 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويمثل قرار المجلس لحظة فارقة من حيث الفرص التي سيتيحها للبوسنة والهرسك. وتبرهن الإنجازات التي تحققت أثناء تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام على مدى العقود الثلاثة السابقة على أن عمليتَي تنفيذ الاتفاق الإطاري العام والاندماج في الاتحاد الأوروبي تكملان إحداهما الأخرى، كما تسلّط تلك الإنجازات الضوء على ضرورة التنسيق المستمر بين العمليتين. ويمثل الاتفاق الإطاري العام ضامن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وهيكلها الإداري الداخلي. وهو الوصي على السلام والاستقرار والتقدم في البوسنة والهرسك منذ أواخر عام 1995، كما أنه ركيزة اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي ولا يتعارض معه. ويجب أن يكون هناك تعاون نشيط بين الهياكل المكلَّفة بتنفيذ الاتفاق الإطاري العام ومؤسسات الاتحاد الأوروبي لمصاحبة البوسنة والهرسك بشكل فعال في مسارها نحو ضمان الأداء المؤسسي وإعمال سيادة القانون وحقوق المواطنين في بلد ديمقراطي.

ويمثّل قرار المجلس الأوروبي مساهمة جديرة بالترحيب في الجهود الرامية إلى حماية استقرار البلد في ضوء التحديات الجيوسياسية والداخلية التي يواجهها، كما أنه يوفر حافزا لكي تعجل البوسنة والهرسك بنسق تقدمها. وينبغي النظر إلى هذا القرار على أنه اعتراف بالجهود التي بذلتها، أولا وقبل كل شيء الأحزاب السياسية التي تتخذ من سراييفو مقرا لها والتي تشكل ما يسمى بائتلاف الترويكا، للتفاعل بمسؤولية وبشكل بنّاء من أجل المصلحة المشتركة، أي النهوض بتطلعات البوسنة والهرسك المتصلة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهكذا تكفل رفاه جميع مواطنيها. فالقدرة على تجاوز المصالح الفردية والحزبية والطائفية ومصالح الكيانَين من أجل الصالح العام لا تمثل نقطة ضعف وإنما نقطة قوة، ويجب تشجيعها بدلاً من المعاقبة عليها أو استغلالها. ويجب أن يمثل ذلك معيارا تتبعه القيادة السياسية في البوسنة والهرسك.

ويشكّل قرار المجلس الأوروبي عاملا سيغير قواعد اللعبة من حيث الفرص التي سيتيحها للبوسنة والهرسك. وبصفتي الممثل السامي، عملتُ بشكل مكثف لدعم ذلك القرار من حيث استيفاء الشروط اللازمة. إلا أن القرار وحده لا يكفي للتصدي للتهديدات التي يواجهها استقرار البوسنة والهرسك. إذ أن سلطات جمهورية صربسكا، بقيادة رئيسها وزعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ميلوراد دوديك، تعمل بنشاط على تقويض دولة البوسنة والهرسك واختصاصاتها ومؤسساتها، وبالتالي على تقويض الاتفاق الإطاري العام للسلام.

فتهديد تلك السلطات بشل سلطات الدولة بعرقلة عملها وعملية صنع القرار فيها يمثِّل تهديدا لأداء الدولة وظائفها ولقدرتها على تحمل مسؤولياتها. ويشكل تهديدها بالمضي قدما بسحب جمهورية صربسكا انفراديًا من النظام الدستوري والقانوني والمؤسسي للدولة – بما في ذلك من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ومن الأجهزة الضريبية والقضائية والانتخابية للدولة – تهديدا بإنشاء إطار مواز في جمهورية صربسكا. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة السياسيين أن يعربوا عن التزامهم غير المشروط بالاتفاق الإطاري العام للسلام وبالبوسنة والهرسك وبكيانها كدولة وبسلامتها الإقليمية. ولكن ذلك الالتزام مفقود جزئيا.

فقد واصلت أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا تنظيم احتجاجات على خط الحدود المشتركة بين الكيانين تحت شعار "الحدود موجودة". وفضلا عن الترويج للفكر الانفصالي، تؤدي تلك الاحتجاجات إلى نشأة بيئة مثيرة للانقسام وأكثر عُرضة لوقوع حوادث أمنية.

واستمر مستوى الضغط غير المسبوق على المؤسسات القضائية. وبالإضافة إلى الترويج لإبطال ولاية محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك، يسعى الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا إلى تقويض المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك باعتبارها الوصي على النظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك.

واستمرت بلا هوادة أيضا التحديات التي تواجهها مؤسسة الممثل السامي وولايته. وقد تضمنت تلك التحديات خطابات تحريضية إلى جانب إجراءات تهدف لتقويض احترام المؤسسة الدولية المخصصة لمكتب الممثل السامي، وبالتالي لتقويض قدرة المكتب على تنفيذ الولاية المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري العام للسلام. ويستغل ممثلو الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا بشكل واضح مؤسسات البوسنة والهرسك لتحقيق هذا الهدف. في حين أن السلطة النهائية لتفسير الاتفاق الإطاري العام مسنَدة كليًا إلى الممثل السامي وليس إلى كيان من الكيانَين.

وقد اقترنت تلك الإجراءات التي اتخذها الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا بمبادراته التشريعية في جمهورية صربسكا نفسها، التي تقيِّد الحيز المدني من أجل إسكات الآراء السياسية المعارضة وتثبيطها وتهديدها ومعاقبتها. وإذا تواصلت تلك الإجراءات، فيمكنها أن تؤدي إلى حل دولة البوسنة والهرسك بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون، وهو ما يدعو إليه باستمرار السيد دوديك. وستكون لذلك السيناريو عواقب وخيمة.

وتشكل البيئة السياسية العامة أرضا خصبة للتهديدات التي تواجهها العدالة الانتقالية. فقد حدث تراجع في الجهود العامة المبذولة للتعامل مع الماضي وارتفاع في تحريف التاريخ من منظور إثني – قومي إلى مستوى ينذر بالخطر، وإنكار للإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب وتمجيد لمجرمي الحرب. وارتبطت تلك الاتجاهات ارتباطا وثيقا بالتراجع العام للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وبتزايد انعدام الثقة والاستقطاب في صفوف المجتمع. ويؤشر على ذلك التراجعُ المطرد في العلاقات بين الطوائف في سريبرينتسا طوال العامين الماضيين.

واستمرت الحوادث التي تستهدف العائدين. واستمر ورود بلاغات بشكل مطّرد عن أعمال العنف أو الاستفزازات المرتكبة ضد السكان العائدين، مما واصل إذكاء الشعور بانعدام الأمن في صفوف العائدين.

وتعرقل تلك التطورات إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام والخطة 5+2. ومن المتوقع أن يمكّن تقرير فريق الخبراء التقنيين المعني بممتلكات الدولة، الذي شكَّله مكتب الممثل السامي في أوائل عام 2023، من تمهيد الطريق أمام عملية سياسية قد تؤدي إلى الاتفاق على تشريع على

مستوى الدولة. وفي مقاطعة برتشكو، استمر الاتجاه الإيجابي عمومًا رغم تباطؤ وتيرة التقدم المحرز. وقد تأخّر مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك في اعتماد الإطار العام لميزان وسياسات المالية العامة للفترة 2024–2026، مما عرقَل عملية الميزانية على مستوى الدولة. وتكثفت المفاوضات بشأن القانون الجديد المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والقانون الجديد المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك، اللذين يشكلان جزءا هاما من المجموعة المتعلقة بسيادة القانون، وتلك المجموعة هي واحدة من الأولويات الرئيسية الـ 14 للمفوضية الأوروبية.

وتم الحفاظ على الأداء المؤسسي رغم التحديات، وإن كان الناتج التشريعي محدودا، بما في ذلك التشريعات المطلوبة بموجب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل التعديلات على قانون الانتخابات المتعلقة بنزاهة الانتخابات. ومن شأن زيادة تأخير الجهود الرامية إلى الحد من فساد الانتخابات والتزوير والمخالفات أن يجعل التدابير المتعلقة بنزاهة الانتخابات غير قابلة للتطبيق أثناء الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على الديمقراطية والاستقرار السياسي وعلى اندماج البلد في الاتحاد الأوروبي. ومراعاة لما تقدَّم، قمتُ في 26 آذار/مارس 2024 بإصدار قرار سن قانون التعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك.

ولقد اتُّخذ ذلك القرار بسبب عدم توصل السلطات المعنية في البوسنة والهرسك إلى اتفاق لتعديل قانون الانتخابات وفقا للقواعد والمعايير الدولية. وقد تركتُ الخيار مفتوحا أمام الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاتخاذ قرارها لأطول فترة ممكنة دون إعاقة إجراء الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وبالإضافة إلى تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، فرض القرار حظرا على الأشخاص الذين أدانتهم أي محكمة دولية أو محلية بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب يحرِمهم من الترشُّح للانتخابات أو لشغل أي منصب عن طريق الانتخابات أو التعيين. وقد أشادت بهذا الحظر رابطاتُ الضحايا والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، أليس وايريمو ندريتو، التي اعترفت بأهمية تلك الخطوة التي رأت أنها تساهم في بناء الثقة في البلد، في كل من المؤسسات وفي صفوف الطوائف التي تتأذى من إنكار جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، وفي تعزيز التئام جراح الطوائف.

ويكمِّل هذا القرارُ الأدوات الأخرى المتاحة لإحداث تغييرات إيجابية في البوسنة والهرسك. ومن خلال المساعدة على استعادة ثقة المواطنين في النظام الانتخابي وتعزيز قدرتهم على التأثير على التطورات التي تجري في البلد، يعيد هذا القرار أملهم أيضا في عودة السلام والاستقرار والازدهار إلى البوسنة والهرسك. وآمل ألاّ تجرى الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر 2024 في ظروف من الشفافية والنزاهة فحسب، وإنما أن تؤدي أيضا إلى إدخال تحسينات أخرى، مثل زيادة مشاركة المرأة في الحكومة. ففي الانتخابات العامة لعام 2022، كانت النسبة المئوية للنائبات تناهز 17 في المائة في مجلس نواب البوسنة والهرسك، و 28 في المائة في مجلس نواب اتحاد البوسنة والهرسك، و 19 في المائة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، و 31 في المائة في جمعيات الكانتونات (المحافظات). ولم تكن هناك سوى وزيرة واحدة إلى جانب رئيسة مجلس الوزراء. وتوجد 5 نساء فقط من أصل 11 وزيرا في حكومة جمهورية صربسكا؛ وتوجد 4 نساء فقط من أصل 12 وزيرا في حكومة اتحاد البوسنة والهرسك؛ وتشغل 5 نساء فقط منصب رئيسة بلدية من أصل 144 رئيسا للبلديات. وعموما، لا يزال مستوى التمثيل السياسي للمرأة في البوسنة والهرسك أدنى بكثير من المستوى القانوني المطلوب وهو 40 في المائة. وقد ناقشت هذه المسألة أيضا في تقريري الثالث والستين (S/2023/318).

وبدون أمل في عودة السلام والاستقرار والازدهار إلى البوسنة والهرسك، سيتسارع نسق مغادرة المواطنين الذي وصل إلى مستويات مقلقة فعلا. وحسب التقديرات، قد غادر نحو 000 600 شخص البوسنة والهرسك خلال الفترة 2013-2023. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان البلد سينخفض بنحو 000 45 نسمة كل عام، منهم أكثر من 000 20 من الشباب المهرة الذين يهاجرون إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي وتردي مستويات المعيشة والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الخصوبة منخفض جدا حيث يبلغ 1,35 ولادة لكل امرأة، مما يؤدي إلى انخفاض ديمغرافي وطني قد يصل إلى 000 20 شخص في السنة.

وأغتنم هذه الفرصة لتذكير جميع الجهات الفاعلة السياسية بالتزامها بالامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام وجميع مرفقاته، وأدعوها إلى أن تستغل هذه اللحظة لزيادة إدماج البوسنة والهرسك في الأسرة الأوروبية ولجني الفوائد العديدة للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو تقريري العادي السادس المقدّم إلى مجلس الأمن منذ أن تولّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، في آب/أغسطس 2021. وهو يشكل تقييماً محايداً لتنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، ويتضمن معلومات عن التطورات المستجدة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة سابقا.

2 - وإنني أعمل على الوفاء بالولاية المنوطة بي عملا بالمرفق 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام، ووفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وللفقرة حادي عشر-2 من نتائج مجلس تنفيذ اتفاق السلام المعقود في بون، بألمانيا، يومي 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر 1997. ولا يزال إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين (الخطة 5+2)، التي وُضعت في عام 2008 لتكون خطة البوسنة والهرسك للانتقال من مرحلة الإشراف الدولي عليها، يشكّل التزاما يقع عبء الوفاء به على عاتق سلطات البوسنة والهرسك.

3 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت التحديات الماثلة أمام دولة البوسنة والهرسك، وأمام نظامها الدستوري والقانوني وأسس الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وولاية الممثل السامي، وكان المسؤول الرئيسي عنها هو ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا. وتشكل تلك الانتقادات، والتوترات الإثنية المستمرة منذ فترة طويلة، والعنف المزمن ضد العائدين، والتأخير في الإصلاحات التشريعية، ولا سيما في مجال سيادة القانون، عقبات تعرقل إحراز تقدم نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري العام والخطة 5+2. ولا يقلل من حدة هذه المشكلة العويصة التعاونُ النسبي في العمل التشريعي الذي ساهم في الوفاء جزئيا بأولويات الاتحاد الأوروبي وشروط الانضمام إليه والمواءمة مع معاييره.

4 - ورغم الصعوبة البالغة للبيئة السياسية، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك عدة نصوص تشريعية متصلة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ففي آذار/مارس 2024، أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن التزام البوسنة والهرسك العام بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد تُرجم إلى نتائج ملموسة. وبناء على توصيات المفوضية، قرر المجلس الأوروبي في 21 و 22 آذار/مارس 2024 البدء في مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك، ودعا المفوضية إلى إعداد إطار تفاوضي لكي يعتمده المجلس عندما تُتَّخذ جميع الخطوات ذات الصلة المنصوص عليها في توصية المفوضية المؤرخة 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

5 - ونتيجة لذلك، وصلت البوسنة والهرسك إلى نقطة في غاية الأهمية لم يعد يمكنها إضاعة الوقت خلالها. وأذكّر جميع الجهات السياسية الفاعلة بالتزامها بالامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام، بطريقة لا تترك مجالا للشك في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وأحثها على اغتنام هذه الفرصة المتاحة لبناء مستقبل مزدهر في الاتحاد الأوروبي من خلال توسيع نطاق خطة الإصلاح وتسريع نسقها.

ثانيا - المستجدات السياسية

ألف - المناخ السياسي العام

جهود الإصلاح في سياق الاندماج في الاتحاد الأوروبي

6 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتفاؤل الخطابات بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي وبتكثيف النشاط الدبلوماسي داخل البوسنة والهرسك وخارجها بعد أن أصدرت المفوضية الأوروبية البيان المتعلق بسياسة توسيع الاتحاد الأوروبي في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي البيان، أشادت المفوضية بجهود الإصلاح التي بذلتها سلطات البوسنة والهرسك منذ منحها مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولاحظت عددا من التطورات الإيجابية على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالرغم من الأنشطة الانفصالية التي قامت بها جمهورية صربسكا، والتي كانت تهدف إلى تقويض وحدة البوسنة والهرسك، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، ونظامها الدستوري والقانوني، وشخصيتها الدولية. وبناء على توصية المفوضية، قرر المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2023 الشروع في مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك بمجرد أن تبلغ مستوى الامتثال اللازم لمعايير العضوية.

7 - وفي 12 آذار/مارس 2024، أفادت المفوضية بأن التزام البوسنة والهرسك العام بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد تُرجم إلى نتائج ملموسة. ولاحظت المفوضية التقدم المحرز نحو إعداد برنامج للاندماج في الاتحاد الأوروبي قبل وضع واعتماد البرنامج الوطني لاعتماد قواعد الاتحاد الأوروبي. ولاحظت المفوضية أيضا الإنجازات التي تحققت بدرجات متفاوتة في مجال العمل التشريعي المتعلق بقانون منع تضارب المصالح، وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، والقانون المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك. وأجرت المفوضية تقييما للخطوات المتخذة نحو إقامة نظام فعال لإدارة الحدود والهجرة، وإنشاء آلية وقائية وطنية لمناهضة التعذيب وسوء المعاملة، وضمان حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، وحماية الصحفيين. وعلاوة على ذلك، ذكرت المفوضية أن البوسنة والهرسك قد بلغت مستوى المواءمة التامة مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأنها حافظت على هذا المستوى، وهو مؤشر هام على القيم المشتركة والتوجه الاستراتيجي في السياق الجيوسياسي الجديد. ولا يمنع ذلك ممثلي جمهورية صربسكا من إقامة علاقات وثيقة مع رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، ووزير الخارجية، سيرغي لافروف، اللذين يلتقيان مع السيد دوديك. ولم يعرب السيد دوديك، في تصريحاته الاستفزازية، عن التزامه الكامل بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

8 - وبناء على توصيات المفوضية، قرر المجلس الأوروبي في 22 آذار/مارس 2024 الشروع في مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك. ورغم التقدم المذكور في توصيات المفوضية، فإن الناتج المؤسسي لم يرق إلى مستوى التفاؤل الناشئ عن حصول البوسنة والهرسك على مركز المرشّح. ومن أصل جميع الشروط التشريعية المتصلة بالاتحاد الأوروبي، نجحت البوسنة والهرسك في اعتماد قانونين فحسب، هما قانون منع تضارب المصالح وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين لم يتم التوصل إلى اتفاق بعدُ بشأن القانون المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك والتعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك المتعلقة بنزاهة الانتخابات، ولا بشأن أولويات الاتحاد الأوروبي الأخرى المتصلة بالاتفاق الإطاري العام للسلام. وفي كثير من الأحيان، بدا أن المناورات السياسية الحزبية التكتيكية تهيمن على عملية صنع القرار دون التطرق فعلا إلى ضرورة المساهمة في البلد ومواطنيه ككل. ولسوء الحظ، لم تُحقّق بعدُ الأولويات

الـ 14 المحددة في رأي المفوضية الأوروبية الصادر في عام 2019 بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في قطاع سيادة القانون وتعزيز عدم التمييز.

نزاهة الانتخابات

9 - منذ عام 2010، لم يتوقف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثات مراقبة الانتخابات الدولية الأخرى عن التأكيد على ضرورة تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك من أجل تعزيز نزاهة العملية الانتخابية. ولكن تم تجاهل تلك التوصيات إلى حد كبير رغم النداءات المتكررة لاتخاذ إجراءات، بما في ذلك النداءات الموجَّهة من المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام ومنِّي شخصيا بصفتي الممثل السامي.

10 - وقد سمحت الدعوة التي وجهتُها للأحزاب السياسية في كانون الأول/ديسمبر 2023 للتوصل إلى اتفاق واعتماد مجموعة التعديلات المتعلقة بتدابير النزاهة التي يتعين إدخالها على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك بتنشيط العملية إلى حد ما، ولكن دون تحقيق نتائج ملموسة. واقترح أعضاء حزب العمل الديمقراطي في مجلس نواب البوسنة والهرسك إدخال تعديلات على قانون الانتخابات اعتمدها مجلس النواب في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 من خلال إجراء عاجل. ولكن للأسف، في 31 كانون الثاني/يناير 2024، رفض مجلس شعوب البوسنة والهرسك تلبية النداءات إلى النظر في المقترح من خلال إجراء عاجل أو شبه عاجل، ليُنظر في مقترح التعديل من خلال الإجراء العادي الذي يستغرق وقتا أطول، ولذلك لم تجر مداولات بشأنه بعدُ. ولم تكن المناقشات التي دارت داخل ائتلاف الدولة مشجّعة ولم تسمح بالتوصل إلى اتفاق. وعلاوة على ذلك، أصبح تعزيز نزاهة العملية الانتخابية مثيرا للجدل وموضع تفسيرات متباينة، كما أصبح رهينة لعدد من أهداف الأحزاب السياسية غير المتصلة بالموضوع.

11 - ومن أجل ضمان إجراء الانتخابات المحلية لعام 2024 في إطار معزز من الشفافية والنزاهة الانتخابية، وتمكين مواطني البوسنة والهرسك من الوثوق في مصداقية النظام الانتخابي والتأكد من أنه سيتم احتساب أصواتهم واحترام اختياراتهم، أصدرتُ في 26 آذار/مارس 2024، بعد اجتماع المجلس الأوروبي، قرار سن قانون التعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. ومن شأن زيادة تأخير الجهود الرامية إلى الحد من فساد الانتخابات والتزوير والمخالفات أن يجعل التدابير المتعلقة بنزاهة الانتخابات غير قابلة للتطبيق أثناء الانتخابات المحلية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر 2024، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على الديمقراطية والاستقرار السياسي ومستقبل البلد مع الاتحاد الأوروبي.

الخطابات والإجراءات الانفصالية لجمهورية صربسكا

12 - واصل الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، اتباع برنامج انفصالي حيث استمر في توجيه انتقادات إلى الاتفاق الإطاري العام للسلام وإلى دستور البوسنة والهرسك. واستُخدِمت لذلك الغرض أيضا محاكمةُ السيد دوديك، والمدير بالنيابة للجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا، ميلوش لوكيتش، بتهمة ارتكاب جناية تتمثل في عدم تنفيذ قرارات الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في القانون الجنائي للبوسنة والهرسك.

13 - وظل تقويض الدولة واختصاصاتها ومؤسساتها عنصرا من عناصر البرنامج الانفصالي، وكذلك الخطابات التحريضية والقومية النزعة. وتتضمن الأمثلة على ذلك الجلسات التي عقدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 28 و 29 آذار/مارس 2024.

14 - ففي 28 آذار/مارس 2024، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مجموعة من الاستنتاجات التي طالبت فيها بأمور من بينها إلغاء جميع قرارات الممثل السامي وحظر تطبيقها ونشرها في الجريدة الرسمية. وفي 25 آذار/مارس 2024، مدّد المجلس الأوروبي الأساسَ القانوني لنظام الجزاءات لمدة سنتين.

15 - وفي حالة عدم تلبية تلك المطالب، طلبت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا من الممثلين المنتخبين من جمهورية صربسكا التوقف عن المشاركة في عملية صنع القرار على مستوى البوسنة والهرسك وعدم العودة إلى تلك العملية. وعلاوة على ذلك، أعلنت الجمعية الوطنية أن جمهورية صربسكا ستنسحب من جميع الاتفاقات السابقة، بما في ذلك الاتفاقات المنشئة للمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، ونظام الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

16 - وفي 29 آذار/مارس 2024، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مشروع قانون انتخابات خاص بجمهورية صربسكا. ولم تدعم المعارضة في جمهورية صربسكا هذا التشريع، مما يؤكد خطورةَ تحركات السيد دوديك وأن المعارضة لا تنوي السير على خطاه. وأدى الضغط الذي نتج عن قرار الممثل السامي إلى قيام الائتلاف الحاكم باستعراض الخيارات المحلية المتاحة في محاولة أخيرة لتمرير قانون انتخابات على مستوى الدولة.

17 - والهدف من مشروع قانون الانتخابات الخاص بجمهورية صربسكا، الذي يخضع حاليا لمناقشة عامة قبل طرحه للتصويت النهائي، هو إنشاء إطار انتخابي مواز في جمهورية صربسكا مع تولي مسؤوليات اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك. وهكذا فهو يشكل انتهاكا واضحا لقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك ولدستور البوسنة والهرسك. وينبغي النظر إلى تلك المبادرة بالاقتران مع مشروع قانون الاستفتاء ومبادرة المواطنين الذي اعتُمد مؤخرا، وهما يكشفان معا عن اعتزام الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا إنشاءَ إطار قانوني ومؤسسي مستقل ومواز لإجراء الانتخابات والاستفتاءات المستقبلية.

18 - ويتضح من نتيجة الجلسات التي عقدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 28 و 29 آذار/مارس 2024 أن السلطات في جمهورية صربسكا تواصل التحرك بنشاط لتقويض دولة البوسنة والهرسك واختصاصاتها ومؤسساتها، وبالتالي لتقويض الاتفاق الإطاري العام للسلام. ويمثل خطاب أعضاء حزب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، وفي مقدمتهم السيد دوديك، تهديدا للنظام القائم بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام. ففي الكلمة التي ألقاها السيد دوديك أمام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، اقترح صراحة أن يعيش المسلمون البوسنيون على نسبة 25 في المائة فقط من أراضي البلد، مما أثار التوتر والخوف في صفوفهم. واعتبرت الطائفة الإسلامية في البوسنة والهرسك أن هذا التصريح يمثل "دعوة للتطهير العرقي". وهو يشكل انتهاكا صارخا لنص وروح المصالحة وللاتفاق الإطاري العام للسلام وأهدافه المتعلقة بحفظ السلام.

19 - والتهديد بشل سلطات الدولة بعرقلة عملها وعملية صنع القرار فيها يمثل تهديدا لأداء الدولة وظائفها ولقدرتها على تحمل مسؤولياتها. ويشكل التهديد بالمضي قدما بسحب جمهورية صربسكا انفراديًا من النظام الدستوري والقانوني والمؤسسي للدولة تهديدا بإنشاء إطار مواز في جمهورية صربسكا. ولو قدَّمت

جمهورية صربسكا أو الاتحاد مقترحا مفصلا لتحسين الأداء الوظيفي أو لإعادة النظر في الاختصاصات في مجالات معينة، فإن طريقة تناوله ستكون من خلال إجراء مناقشة شفافة والتوصل إلى موقف مشترك، وليس من خلال توجيه تهديدات من طرف واحد.

20 - وواصل أعضاء أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا تنظيم احتجاجات أسبوعية على خط الحدود المشتركة بين الكيانين تحت شعار "الحدود موجودة" للترويج للفكر الانفصالي. ويتردد صدى ذلك الفكر أيضا في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي الرئيسية في جمهورية صربسكا. ولا تؤدي تلك الاحتجاجات إلى نشأة بيئة مثيرة للانقسام وتعميق الكراهية بين الطوائف فحسب، بل إنها تهيئ أيضا أرضا خصبة لوقوع الحوادث الأمنية.

21 - واستمرت مستويات الضغط غير المسبوقة على المؤسسات القضائية. وعلى وجه الخصوص، قام السيد دوديك، في سياق محاكمته، باتهام محكمةَ البوسنة والهرسك ومكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك بخدمة مصالح سياسية معيّنة بتحريض من الأجانب وهدد بعدم الاعتراف بهما في جمهورية صربسكا في حالة إدانته. وذهب إلى حد وصف موظفي المحكمة والمكتب بأنهم أعداء للشعب الصربي. ومؤخرا، اقترح الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل قانونين يهدفان إلى إبطال ولاية محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك. ورفض مجلس نواب البوسنة والهرسك كلا المقترحين في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويؤثر الخطاب العدواني على النقاش العام المتعلق بالمؤسسات. وتشكل ممارسة الضغط على الموظفين وعرقلة اتخاذهم للقرارات سلوكا يتعارض مع اتفاق دايتون، وهو أيضا غير مقبول من الناحية القانونية.

22 - ويستهدف الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا المحكمةَ الدستورية للبوسنة والهرسك بشكل خاص. وقد تضمنت الإجراءات المتخذة ضد المحكمة الدستورية إنكار شرعيتها وتجاهل قراراتها النهائية والملزمة المتعلقة بإقليم جمهورية صربسكا، والدعوات المستمرة إلى إقالة القضاة الدوليين من المحكمة الدستورية، والاستمرار في عدم التقيد بالالتزام الدستوري بتعيين قاضيَيْن من جمهورية صربسكا، مما يعوق سير العمل الطبيعي للمحكمة الدستورية باعتبارها الوصي على النظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك.

23 - ويجسّد الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا غير الدستوري في 9 كانون الثاني/يناير 2024 عملا من الأعمال التي تبين عدم احترام قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في إقليم جمهورية صربسكا. وقد أثار هذا التحدي المتكرر ردود فعل من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وبينما أصدر برلمان الاتحاد الأوروبي قرارا أدان فيه الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا والخطابات الانفصالية، فرضَ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة بالولايات المتحدة جزاءات على الأشخاص المشاركين في تنظيم الاحتفال. وحذّر الممثل السامي في بيانه أيضا من الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا. ونتيجة لذلك، لم يستقطب يوم جمهورية صربسكا اهتماما عاما كبيرا ولم يحظ باعتراف دولي إلا من صربيا والاتحاد الروسي.

24 - وفي 18 آذار/مارس 2024، صوّت أغلبية النواب في مجلس شعوب البوسنة والهرسك لصالح إدراج القانون المقترح المتعلق بالمحكمة الدستورية الذي قدمه أحد نواب الحزب الديمقراطي الصربي على جدول أعماله، وإثر ذلك غادر الجلسةَ أغلبية النواب المسلمين البوسنيين. فرُفعت الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وكان المقترح يهدف إلى أمور من بينها إقالة القضاة الدوليين من المحكمة الدستورية والتصويت على أساس إثني وعلى أساس الكيانَين في عملية صنع قرارات المحكمة. ولهذا يتعارض ذلك

المقترح مع دستور البوسنة والهرسك ومع المعايير والمبادئ الأوروبية لاستقلال القضاء وحياده ونزاهته. وينطبق الشيء نفسه على مشروع القانون المتعلق بوقف ولاية القضاة الأجانب وانتخاب قضاة محليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، الذي قدمه الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل إلى مجلس نواب البوسنة والهرسك في نهاية آذار/مارس 2024. وقد أعرب الممثل السامي بوضوح وعلنا أنه يعتبر، في إطار ممارسة اختصاصاته، أن الضغط على القضاة الدوليين للمغادرة، أو أي تشريع يهدف للحد من ولايتهم، أمر غير مقبول.

25 - وأيد ممثلو أحزاب جمهورية صربسكا في السلطات على مستوى الدولة القوانين اللازمة لبدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذهب السيد دوديك إلى حد وصف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بأنه يخدم "المصلحة الوطنية الصربية". غير أنه تم استخدام دعمه للمحادثات المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والخطاب الانفصالي، والإجراءات السياسية كجزء لا يتجزأ من الحملة المستمرة التي تستهدف مكتب الممثل السامي والقضاة الدوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

26 - وأكدت السلطات في جمهورية صربسكا في العديد من المناسبات استعدادها لإعلان الاستقلال إذا فرضتُ، بصفتي الممثل السامي، أي نص تشريعي، بما في ذلك التعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك أو أي قانون بشأن ممتلكات الدولة. وهدد السيد دوديك أيضا بعرقلة مسار انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي في حالة فرض أي نص، مما قد يؤدي إلى عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بتبعاتها.

التدابير الاستبدادية الصادرة عن جمهورية صربسكا

27 - في تموز/يوليه 2023، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القانون المعدّل لقانون العقوبات في جمهورية صربسكا، الذي استحدث جنايات جديدة في فئة الجرائم ضد حرية المواطنين وحقوقهم، عرّفها بأنها "نشر الملفات الخاصة بالآخرين وصورهم وتسجيلاتهم وعرضها دون إذن"، كما استحدث جناية ضد الشرف والسمعة، وهي "التشهير والكشف عن الظروف الشخصية والعائلية". وفي بيئة لا تضمن استقلال القضاء، قد تكون لتنفيذ ذلك القانون عواقب وخيمة وبعيدة المدى، مما يزيد من تقييد الحيز المدني وإسكات وتثبيط وتهديد ومعاقبة المعارضة السياسية والصحفيين المستقلين ووسائل الإعلام. ويمكن استخدامه أيضا ضد جميع مواطني جمهورية صربسكا. ويمثل ذلك انتكاسةً لأن تجريم التشهير قد أُلغِي على الصعيد الوطني في عام 2002. وعلاوة على ذلك، هناك مخاوف من عدم تنفيذ جمهورية صربسكا للقرار الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في 18 كانون الثاني/يناير 2024 الذي ألغى حكم قانون العقوبات لجمهورية صربسكا الذي ينص على عقوبة بالسجن على "المساس بسمعة جمهورية صربسكا وشعبها".

28 - واعتمدت حكومة جمهورية صربسكا مشروع القانون المتعلق بالسجل الخاص بالمنظمات غير الربحية والترويج لأعمالها، المعروف أيضا باسم قانون العملاء الأجانب، أثناء جلسة عُقدت عبر الهاتف في آذار/مارس 2024، وعُرض مشروع القانون على الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لاعتماده في القراءة الثانية. ويسعى مشروع القانون إلى تقييد مشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني، وقد أسهم بالفعل في خلق جو يسوده التخويف، مما أثر على عمل المجتمع المدني.

29 - ويلجأ الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا إلى خطاب الكراهية والتهديدات بإسكات الأصوات الناقدة، وقد كان السيد دوديك الأعلى صوتا في هذا الصدد. ومن الأمثلة على ذلك أنه قام، خلال الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في أواخر آذار/مارس، بتهديد نائب من المعارضة

بالاعتداء عليه جسديا. وبعد يوم واحد، استمرت حملة التشهير التي استهدفت نفس النائب في بلدته الأصلية. وأعرب رئيس جمهورية صربسكا أيضا عن احتقاره لجميع قادة أحزاب المعارضة الذين رفضوا دعم برنامجه في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، ووصف وجودهم في حد ذاته بأنه مشين.

باء – القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

قرار سن قانون التعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك

30 – في 26 آذار/مارس 2024، وفي إطار ممارسة السلطات الموكلَة إلى الممثل السامي بموجب المادة الخامسة من المرفق 10 (اتفاق تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام) من الاتفاق الإطاري العام للسلام، أصدرتُ قرار سن قانون التعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك.

31 – وتمثل قدرة البلد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل سلطات تجسّد إرادة المواطنين عنصرًا من العناصر الأساسية لتنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام. ونظرا إلى تعدد الادعاءات المتعلقة بحالات الغش الجسيمة خلال الانتخابات السابقة، كان يتعين تعزيز نزاهة العملية الانتخابية من خلال مراجعة الإطار القانوني لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، ولجنة البندقية، في أقرب وقت ممكن لضمان إجراء الانتخابات المحلية لعام 2024 في سياق معزز من الشفافية والنزاهة الانتخابية. وقد اتُّخذ القرار بسبب استمرار السلطات المسؤولة في البوسنة والهرسك في عدم اتخاذ قرار بنفسها رغم النداءات المتكررة لاتخاذ إجراءات الموجَّهة من المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام ومنِّي شخصيا بصفتي الممثل السامي.

32 – وتمثل مجموعة تدابير النزاهة الواردة في القرار ردًا على استمرار فشل الجهود المبذولة، بما في ذلك عدد من الجهود التي يسرها المجتمع الدولي للوفاء بالتزام سلطات البوسنة والهرسك الطويل الأمد بتحسين العملية الانتخابية لصالح جميع المواطنين. ويمكن تحسين العملية الانتخابية من خلال الاقتراب قدر الإمكان من المعايير التي تدعو إليها المنظمات الدولية المذكورة سابقا، مع التركيز بشكل خاص على شفافية العملية أثناء التصويت وعدّ الأصوات من خلال استخدام تكنولوجيات انتخابية، وتعيين هيئة لإدارة الانتخابات وتفادي تسييسها، فضلا عن الجوانب الأخرى من العملية الانتخابية التي كانت عرضة في السابق للغش.

33 – وتمكّن مجموعة تدابير النزاهة من استخدام تكنولوجيات انتخابية، بهدف تحسين النزاهة العامة لإجراء الانتخابات، ابتداء من لحظة توزيع المواد الانتخابية على المستويات الدنيا من إدارة الانتخابات حتى التحقق من نتائج الانتخابات. ويتم ذلك أساسا من خلال التصدي للغش الذي لوحظ ارتكابه في تحديد هوية الناخبين وفي عملية العدّ.

34 – وتمكّن التعديلات من استخدام التكنولوجيات الانتخابية التي تتيح تحديد هوية الناخبين بالقياسات البيومترية ومعدات العدّ الإلكتروني الآلي إلى جانب الآليات المستخدَمة حاليا للتحقق من هوية الناخبين عن طريق وثيقة هوية صالحة، والعدّ اليدوي. وبالإضافة إلى هاتين الفئتين من التكنولوجيات الانتخابية، تنص التعديلات أيضا على إمكانية الإرسال الإلكتروني للبيانات من مراكز الاقتراع، التي تخضع للاختبار في إطار مشروع تجريبي لمنع تغيير النتائج وهي مسألةٌ لوحظت كثيرا في الماضي.

35 - وسيتسنى استخدام تلك التكنولوجيات لتحسين تحديد هوية الناخبين، ودقة العدّ، وإرسال النتائج عند الانتهاء من المشاريع التجريبية ودراسات الجدوى مع الحفاظ على النظام الحالي كآلية إضافية. وتنص الأحكام الانتقالية على الأساس القانوني الذي تحتاجه اللجنة المركزية للانتخابات لتنظيم وتنفيذ كامل عملية إنجاز المشاريع التجريبية مع الالتزام بإبلاغ الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك عن ذلك. وسيتم استخدام تكنولوجيات انتخابية محددة عند استيفاء جميع الشروط التقنية لاستخدامها.

36 - غير أن استخدام التكنولوجيات الانتخابية بغرض تعزيز نزاهة الانتخابات غير كاف. إذ يجب أيضا مراجعة الآليات القائمة المستخدمة لتعيين وإقالة أعضاء هيئة إدارة الانتخابات. وتتطرق التعديلات المتعلقة بإدارة الانتخابات إلى عدة جوانب. أولا، سيتم توسيع نطاق اختصاصات جميع مستويات هيئات إدارة الانتخابات لاستيعاب مسؤولياتها الجديدة المتصلة بتنظيم التكنولوجيات الانتخابية والتعامل معها. وثانيا، وعملا بتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بضمان عدم إقصاء أعضاء هيئات إدارة الانتخابات لأسباب تعسفية وضمان قدرتهم على أداء واجباتهم دون خوف من الانتقام أو الترهيب، تتضمن مجموعة تدابير النزاهة أحكاما واضحة بشأن معايير تعيين وإقالة أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات. وثالثا، سيتم تناول المسألة الحاسمة المتمثلة في دور لجان مراكز الاقتراع المتصل بالحفاظ على نزاهة التصويت وعدّ الأصوات يوم الانتخابات من خلال مراجعة آلية التعيين، بهدف ضمان حياد ومهنية اللجان، وزيادة ثقة الناخبين في النظام. ولهذه الغاية، يجب أن يكون رؤساء ونواب رؤساء اللجان مهنيين ودون انتماءات حزبية، ويجب أن تقوم اللجنة المركزية للانتخابات باختيارهم عن طريق دعوة مفتوحة، في حين سيتم اختيار الأعضاء الآخرين في اللجان عن طريق القرعة من قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية. وتم تقليص عدد الأحزاب السياسية المؤهلة لتقديم مرشحين، بما يتماشى كذلك مع توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، للقضاء على التمثيل الحزبي الوهمي الذي مكّن من السيطرة السياسية على اللجان.

37 - وتتطرق مجموعة أخرى من التعديلات إلى دقة السجل المركزي للناخبين، بما في ذلك التسجيل المحدَّث للناخبين خارج البلد وللاجئين والنازحين. وهي تنص على إجراء يهدف لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالسجل والدعاية له، وتمكّن من التدقيق فيه.

38 - وتشدد مجموعة تدابير النزاهة أيضا من صرامة اللوائح المتعلقة بعدد من الجوانب التقنية الحاسمة في العملية الانتخابية التي كانت تتضمن عيوبا حسب ما خلص له كل من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، ولجنة البندقية. وتشمل التدابيرُ حمايةَ الحقوق الانتخابية من خلال تمديد المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى، وتوسيع نطاق الأسس التي يقوم عليها اعتبار أن بعض الإجراءات تتضمن إساءة استخدام للموارد العامة أو تُستخدم لممارسة الضغط على الناخبين، وتحسين القواعد المتعلقة بتمويل الحملات من خلال تنظيم الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ ومطالبة الكيانات السياسية بفتح حسابات مصرفية معينة، وزيادة الشفافية في ما يتعلق بملكية وسائل الإعلام وتنظيم تصرفات وسائل الإعلام فيما يتعلق بالدعاية السياسية، وتعزيز موقف مراقبي الانتخابات في حالة إثباتهم لوجود مخالفة أثناء العملية الانتخابية.

39 - وأخيرا، فرضت التعديلات حظرا على الأشخاص الذين أدانتهم أي محكمة دولية أو محلية بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب يحرمهم من الترشُّح للانتخابات أو لشغل أي منصب عن طريق الانتخابات أو التعيين. ويجب تقنين تلك المسألة بطريقة تشير بشكل لا لبس فيه إلى

أن المجتمع يسير على طريق قبول الحقيقة، وبالتالي على طريق المصالحة. ونظرا إلى أن ثقة عامة الناس في المؤسسات هشة، يؤدي انتخاب وتعيين الأشخاص المدانين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى زيادة احتمال تدهور نظرة الجمهور إلى المؤسسات وتدني مستوى ثقته فيها.

40 - ولم يُدخل الممثل السامي أي تغييرات متصلة بقواعد الانتخابات سبق أن طلبها البعض الذين وصفوها بأنها وسيلة لضمان انتخاب أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بموجب نظام يقوم على أساس إثني بحت. ويرى الممثل السامي أنه يتعين معالجة تلك المسائل في سياق التعديلات التي يتعين إدخالها على الدستور، وهي ضرورية لإنهاء التمييز في الأهلية كما أثبتت ذلك الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجموعة قضايا سيديتش - فينشي، وكذلك المسائل المماثلة التي لم يُبت فيها بعدُ.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف

41 - لم يتحقق أي إنجاز ذي شأن نحو تنفيذ الخطة 5+2 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع أن يمكّن تقرير فريق الخبراء التقنيين المعني بممتلكات الدولة، الذي شكّله مكتب الممثل السامي في أوائل عام 2023، من تمهيد الطريق أمام عملية سياسية قد تتيح التوصل إلى اتفاق على تشريع على مستوى الدولة. وفي مقاطعة برتشكو، استمر الاتجاه الإيجابي عمومًا رغم تباطؤ وتيرة التقدم المحرز. وقد تأخّر مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك في اعتماد الإطار العام لميزان وسياسات المالية العامة للفترة 2024-2026، مما عرقّل عملية الميزانية على مستوى الدولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثفت المفاوضات بشأن القانون الجديد المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والقانون الجديد المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك، اللذين يشكلان جزءا هاما من المجموعة المتعلقة بسيادة القانون، وتلك المجموعة هي واحدة من الأولويات الرئيسية الـ 14 للمفوضية الأوروبية.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

42 - تم تنفيذ العديد من الأعمال التحضيرية بالاعتماد على نتائج المبادرة التي أطلقها مكتب الممثل السامي على شكل فريق عامل، ولكن لم يتحقق أي إنجاز هام نحو بلوغ الهدف المتعلق بحل مشكلة ممتلكات الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فجمهورية صربسكا لا ترغب في ذلك بحجة أن التنفيذ سيتم عن طريق مكتب الممثل السامي. وأكد الممثل السامي عدة مرات أنه يعرض تيسير التوصل إلى حل محلي وفقا لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

43 - وباعتماد وتنفيذ سلسلة من القوانين غير الدستورية والمثيرة للجدل، تجاهلت جمهورية صربسكا باستمرار وصراحة القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ورفضت الاعتراف بدولة البوسنة والهرسك بوصفها صاحبة حق ملكية ممتلكات الدولة كما رفضت الاعتراف بأهليتها القانونية لتكون صاحبة حقوق الملكية ذات الصلة. وقد دأبت حكومة جمهورية صربسكا بانتظام على اعتماد قرارات تقضي بتغيير (أي نقل) حق ملكية الأراضي الزراعية وفئات أخرى من ممتلكات الدولة. وفي الوقت نفسه، اتضح من استعراض للسجلات المساحية ذات الصلة في العديد من الحالات الفردية أنه قد جرت بالفعل إعادة تسجيل ممتلكات الدولة، وخصوصا الغابات والأراضي الزراعية، باسم جمهورية صربسكا بطريقة

منهجية. وأتوقع من مكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك أن يحقق في المسؤولية الجنائية للسلطات المسؤولة في جمهورية صربسكا.

44 - وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا قرارا بشأن بيع الممتلكات الثابتة الواقعة داخل منطقة ياهورينا الخاصة. وعملا بذلك القرار، أصبحت ملكية الممتلكات الثابتة الخاضعة للمنافسة العامة تعود إلى جمهورية صربسكا؛ غير أنه وفقا للمعلومات المتاحة، كانت قائمة قطع الأرض المعروضة للبيع تشمل أيضا الأراضي الزراعية والحرجية، وذلك في انتهاك لحظر التصرف في ممتلكات الدولة وبما يتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وعقب صدور تقارير إعلامية، رفعت المدعية العامة دعوى قضائية ضد جمهورية صربسكا في شهر شباط/فبراير، طلبت فيها من محكمة البوسنة والهرسك إعلان بيع الأراضي في منطقة ياهورينا وجميع الوثائق ذات الصلة لاغية وباطلة. ويشمل ذلك القرار ذا الصلة الصادر عن حكومة جمهورية صربسكا، والإعلان العام عن البيع، وعقد البيع ذا الصلة.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن القوانين التي تنظم الأصول العامة على جميع مستويات السلطة، بما في ذلك في اتحاد البوسنة والهرسك والكانتونات وجمهورية صربسكا، أحكاما تطرح إشكاليات قد يؤدي تنفيذها إلى التصرف في أصول مشمولة في ممتلكات الدولة، وهو أمر يثير مسألة الامتثال للحظر المفروض على التصرف في ممتلكات الدولة وقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي رسالتي المؤرخة 5 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى الاتحاد وإلى سلطات الكانتونات، طلبتُ من تلك الجهات مراجعة تلك القوانين ومواءمتها بشكل مناسب مع القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية. بيد أن عددا قليلا فقط منها لبّى هذا الطلب، بما في ذلك حكومة اتحاد البوسنة والهرسك وحكومتَي كانتون سراييفو وكانتون أونا - سانا.

46 - وفي انتظار إيجاد حل لمسألة ممتلكات الدولة والتقسيم والتنظيم النهائيين بموجب قانون على مستوى الدولة، تجدر الإشارة إلى أن عمليات نقل الأصول المشمولة في ممتلكات الدولة والتصرف فيها لا تتم في جمهورية صربسكا فحسب، وإنما في جميع أنحاء البلد على نحو ينتهك حظر التصرف في ممتلكات الدولة ويتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويثير التصرف غير القانوني في ممتلكات الدولة ونقلها مخاطر هائلة. فأولا، يؤدي ذلك إلى فوضى قانونية ويعرقل الاستثمار، فقد توقفت العديد من المشاريع أو تم تعليقها بسبب عدم اليقين القانوني. وثانيا، تمثل عمليات النقل غير القانونية للممتلكات فرصة سانحة للفساد. وثالثا، في حين أن مسألة التقسيم لم تُحلّ بعدُ، يجري التصرف في ممتلكات الدولة في جميع أنحاء البلد، ومرور الوقت يتعارض أساسا مع مصالح الدولة وجميع مواطني البوسنة والهرسك.

47 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمدت حكومة اتحاد البوسنة والهرسك قرارا بشأن تغيير الغرض من الأراضي الحرجية والاستخدام المؤقت للأراضي الحرجية لأغراض أخرى. وعملا بذلك القرار، يجوز استخدام الأراضي الحرجية مؤقتا لأغراض مقررة أخرى غير رعاية الغابات، مثل غرض استخراج المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية، في إطار عقد امتياز. وكانت الحكومة تعتزم ملء الفراغ القانوني الناتج عن عدم سن قانون بشأن الغابات على مستوى الاتحاد لمدة طويلة، وكانت تسعى في الوقت نفسه إلى التقيد بحظر التصرف في ممتلكات الدولة والتمكين من تنفيذ مشاريع استثمارية هامة. وفي الآونة الأخيرة، قدم كمال أديموفيتش، رئيس مجلس شعوب البوسنة والهرسك، طلبا لاستعراض مدى دستورية ذلك القرار إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك (القضية رقم U-3/24).

48 - وأجرى فريق الخبراء التقنيين المعني بممتلكات الدولة آخر مشاورات له في أيلول/سبتمبر 2023، ودارت إثر ذلك جولة ثانية من المشاورات مع خبراء قانونيين دوليين بهدف إجراء دراسة مقارنة للنماذج الحالية لممتلكات الدولة في بعض الدول الاتحادية. وسيرد عرض موجز عن التحليلات والنتائج والاستنتاجات التي ستنبثق عن عمليات التشاور في تقرير تقني ينبغي أن يشكل موردا هاما في عملية سياسية تجرى لاحقا ونقطة انطلاق لها بهدف التوصل إلى اتفاق على مستوى الدولة بشأن التشريعات المُنظِّمَة لممتلكات الدولة التي ستُناقَش مستقبلا في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وسيواصل مكتب الممثل السامي الاستثمار في الجهود المحلية الرامية إلى حل هذه المسألة، بالاعتماد على الدعم الحيوي المقدَّم من المجتمع الدولي.

إتمام تنفيذ قرار التحكيم النهائي بشأن مقاطعة برتشكو

49 - مع أن تركيز الإصلاح في مقاطعة برتشكو ظل منصبًّا على تعزيز انضباط المالية العامة والشفافية في إنفاق الموارد العامة، وتطوير البنى التحتية، وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلا عن تعزيز تدابير المساءلة ومكافحة الفساد، فقد تباطأت وتيرة التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

50 - وكما جرت الإشارة إلى ذلك في التقارير السابقة، أدى تغيير عمدة المقاطعة في منتصف آذار/مارس 2023 إلى حدوث مزيد من التغييرات في الأغلبية البرلمانية لمقاطعة برتشكو. وتسببت تلك التطورات السياسية في انخفاض عدد النواب في الأغلبية البرلمانية. ونتيجة لذلك، أعطى صانعو القرار في مقاطعة برتشكو الأولويةَ للمفاوضات السياسية والجهود الرامية إلى تكبير أغلبيتهم البرلمانية، وتدنى مستوى تركيزهم على خطة الإصلاح. ولذلك، مددت السلطات معظم المواعيد النهائية لاعتماد التشريعات والمواعيد النهائية لتنفيذ خطة الإصلاح المذكورة في التقرير السابق لعدة أشهر.

51 - ورغم تلك التطورات السياسية، ظل التركيز منصبًّا على توطيد الاستقرار المالي في مقاطعة برتشكو وتعزيز الانضباط المالي والشفافية في إنفاق الموارد العامة، وقد برهنت على ذلك أمور من بينها إعداد واعتماد ميزانية عام 2024 في أوانها، وتنفيذ قانون الرياضة، وقانون الجمعيات والمؤسسات، وقانون الميزانية، وهي قوانين اعتُمدت في الفترة السابقة. وتشكل تلك القوانين أساسا قانونيا متينا لتقديم الدعم المالي العام الشفاف والمنصف والقائم على الجدارة للجمعيات الرياضية والثقافية في المقاطعة ولقطاع المنظمات غير الحكومية. ولا يقل عن ذلك أهمية سنُّ التعديلات الأخيرة المدخلة على قانون الميزانية الرامية إلى تحسين التخطيط لمشاريع التشييد من خلال تخصيص نسبة مئوية من الميزانية السنوية لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة. وقد تم تطبيق القانون المعدّل على ميزانية عام 2024.

52 - وكما لوحظ في التقرير السابق، أعد مكتب مكافحة الفساد مشروع قانون يعزز مكتب مكافحة الفساد بالتنسيق مع خبراء قانونيين من مكتب الممثل السامي، ووفد الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وظل مشروع القانون جاهزا في انتظار أن تعتمده جمعية مقاطعة برتشكو لعدة أشهر. غير أن الجمعية لم تتمكن من اعتماد هذا القانون بسبب معارضة أحد الأحزاب السياسية الذي أصرّ على تعيين موظفين إداريين لمدة محددة، بدلا من تعيين موظفي خدمة مدنية لمدة غير محددة. ومن المتوقع أن تؤدي سلسلة الاجتماعات التي يعقدها المشرف على مقاطعة برتشكو مع المحاورين المحليين إلى اعتماد مشروع القانون في موعد لا يتجاوز نهاية أيار/مايو 2024.

53 - وعدّلت جمعية مقاطعة برتشكو مدونة قواعد السلوك الخاصة بها لمواءمتها مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة، مما أدى إلى تعزيز المساءلة والكفاءة وثقة عامة الناس.

54 - ولمعالجة المسائل المتصلة بالعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، مثل تعيين ضباط الشرطة وترقيتهم وتقاعدهم، أُدخلت تعديلات إضافية على قانون الشرطة وقانون ضباط الشرطة.

55 - وواصلت مقاطعة برتشكو الاستثمارَ في التجهيز التحسيني للمباني العامة من أجل تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، بما يتماشى مع خطة العمل المتعلقة بالطاقة المستدامة والمناخ.

56 - ومع أن صياغة التشريعات المتصلة بإصلاح الخدمة المدنية والإدارة العامة قد وصلت إلى مرحلتها النهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فلم يحرز سوى تقدم إضافي ضئيل.

57 - ويتواصل حاليا تنفيذ مشروع لمدة عام واحد في ميناء برتشكو أطلقته سلطات الميناء بهدف تعزيز حوكمته المؤسسية. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

58 - ونظرا إلى أهمية تطوير البنية التحتية لزيادة الاستثمارات، واصلت سلطات مقاطعة برتشكو الأعمال التحضيرية لخمسة مشاريع متصلة بالبنية التحتية بالتعاون مع البنك الدولي في إطار برنامج التنمية المتكاملة لممرات نهرَي سافا ودرينا.

59 - واكتملت بنجاح المرحلةُ الثانية من تنفيذ مشروع تحديث ميناء برتشكو بعد تسليم رافعة جديدة. ويجري تنفيذ المرحلة الثالثة المتمثلة في ربط الميناء بسكك حديدية وطرق جديدة.

60 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وافقت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك على قرض من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع بنية تحتية متصل بالمياه يهدف إلى ضمان إمداد مركز برتشكو ومناطق الضواحي بالمياه دون انقطاع. وسيكون الموعد النهائي للإنجاز بعد 360 يوما من اليوم الذي يحصل فيه المقاول على حق الدخول إلى الموقع والتحكم فيه.

61 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، اتفقت جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك على تقاسم تكاليف إعادة تشييد جسر برتشكو - غونيا، الذي يربط مقاطعة برتشكو بالطريق السريع بين زغرب وبلغراد المتسم بأهمية تجارية بالغة، في كرواتيا. وبعد تصديق لجنة مشتركة بين الدولتين على الاتفاق في أيلول/سبتمبر 2023، يجري حاليا إعداد الوثائق التقنية وأعمال التصميم.

62 - وكما ذُكر في التقرير السابق، بدأ تشييد أول منطقة تجارية في مقاطعة برتشكو بناء على اتفاق وُقّع مع اتحاد شركات يوجد مقره في النمسا. غير أنه بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتباطؤ عمل الحكومة، لم يُحرز تقدم يُذكر نحو توفير البنية التحتية اللازمة للمنطقة، التي كانت مقاطعة برتشكو ملزمة بتوفيرها بموجب الاتفاق. ويعمل اتحاد الشركات على استيفاء الشروط التقنية اللازمة لثلاثة مشاريع استثمارية أخرى في المقاطعة. ووافقت جمعية مقاطعة برتشكو على الخطط التنظيمية لموقع مشروعين، وهو شرط مسبق أساسي للشروع في إعداد الوثائق التقنية ذات الصلة. أما المشروع الثالث، المتمثل في بناء قرية بسمات إثنية، فهو قيد التنفيذ.

63 - واستمر إحراز تقدم ملحوظ على مستوى الجهود الرامية إلى إزالة الألغام من جميع أراضي مقاطعة برتشكو بحلول نهاية عام 2024.

64 - وبسبب الحالة السياسية العامة السائدة في البوسنة والهرسك والانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024، زار ممثلو الدولة والكيانَين برتشكو بوتيرة أعلى.

65 - ولدى كل واحدة من حكومتَي الكيانين مكتب في مقاطعة برتشكو ليتواصل مواطنو مقاطعة برتشكو المقيمون في أحد الكيانَين مع وزارات الكيانَين. وقد عيّن رئيس وزراء اتحاد البوسنة والهرسك منسقا جديدا للمكتب وحكومة اتحاد البوسنة والهرسك لإبراز التغييرات التي طرأت على حكومة المقاطعة.

استدامة المالية العامة

66 - يشكل اليقين بشأن التمويل وكفايته عنصرين أساسيين من العناصر التي تؤثر في قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية. إلا أنه لم تُتخذ أي خطوات لتوفير ضمانات لتحقيق هذه الغاية فيما يتعلق بميزانية عام 2024.

67 - ولم يعقد مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك إلا جلسة واحدة فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير في 23 كانون الثاني/يناير 2024، اعتمد أثناءها الإطار العام لميزان وسياسات المالية العامة للفترة 2024-2026. وحددت تلك الوثيقة تمويل مؤسسات البوسنة والهرسك بمبلغ قدره 1,355 بليون مارك قابل للتحويل، مما يعكس زيادة قدرها 40 مليون مارك قابل للتحويل مقارنة بعام 2023. ويعود الفضل في هذه الزيادة إلى التحويل المفروض بموجب القانون لأرباح المصرف المركزي للبوسنة والهرسك إلى ميزانية الدولة. ولا تزال حصة إيرادات الميزانية المتأتية من الضرائب غير المباشرة والتي تكتسي أهمية حاسمة لتمويل الدولة في نفس مستوى العام الماضي البالغ 1,020 بليون مارك قابل للتحويل.

68 - وكان ينبغي لمجلس المالية العامة أن يعتمد الإطار العام لميزان وسياسات المالية العامة للفترة 2024-2026 بحلول نهاية أيار/مايو 2023. وأدى التأخير الذي استمر لمدة ثمانية أشهر إلى تعطيل إعداد ميزانية الدولة لعام 2024 واعتمادها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الميزانية غير جاهزة، ولا تزال المؤسسات تتلقى تمويلا مؤقتا.

69 - ويعتمد اليقين بشأن التمويل وكفايته بالنسبة للدولة وجميع المستويات الحكومية الأخرى في البوسنة والهرسك اعتمادا مباشرا على استقرار النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي وأدائهما: أي هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك ومجلس الإدارة. وقد اجتمع مجلس الإدارة مرتين فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 9 شباط/فبراير 2024. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يتمكن مجلس الإدارة من اعتماد معاملات تخصيص الإيرادات الضريبية غير المباشرة للربع الأخير من عام 2023، التي كشفت عن زيادة كبيرة لاتحاد البوسنة والهرسك وعن انخفاض لجمهورية صربسكا. وقد عرقل اعتماد المعاملات كل من سردان أميدزيتش، وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك، وزورا فيدوفيتش، وزيرة المالية في جمهورية صربسكا، ودالیبور توماس، العضو الخبير في جمهورية صربسكا، وجميعهم من جمهورية صربسكا وعلى صلة بالحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، مما دفع بتوني كرالويفيتش، وزير المالية في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، إلى مغادرة الجلسة احتجاجا على ذلك. وفي 9 شباط/فبراير 2024، لم يتمكّن مجلس الإدارة أيضا من اعتماد المعاملات المتعلقة بالربع الأول من عام 2024 بسبب عدم حضور وزير اتحاد البوسنة والهرسك. وهكذا استمر تطبيق آخر معاملات متفق عليها، وهي تلك التي تعود إلى الربع الثالث من عام 2023 وتخدم مصلحة جمهورية صربسكا.

70 - ولم يُحرَز أي تقدم بشأن مسألتين على الأقل من المسائل القائمة منذ أمد طويل التي تترتب عليها آثار مالية.

71 - فلم يحدد المجلس بعد مصدرا بديلا يُحصَّل منه دين هيئة الضرائب غير المباشرة البالغ 30 مليون مارك قابل للتحويل المستحق السداد لجمهورية صربسكا بناء على قرار أصدرته محكمة البوسنة والهرسك في عام 2015. وتسببت المحاولة التي قامت بها جمهورية صربسكا في عام 2018 لتحصيل الدين من حسابات الإيرادات العامة لهيئة الضرائب غير المباشرة في إلحاق أضرار مالية بجميع المستفيدين من إيرادات الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الكيانان ومقاطعة برتشكو، وكذلك بالمستفيدين من مستردَّات ضريبة القيمة المضافة وأصحاب ودائع التأمين الجمركي. وتنتهي في حزيران/يونيه 2024 فترة تعليق التحصيل الذي قررتها محكمة البوسنة والهرسك.

72 - ولم يتفق المجلس بعدُ على نموذج لتوزيع احتياطيات الإيرادات المتأتية من رسوم استعمال الطرق، التي تراكمت لتبلغ حوالي 251 مليون مارك قابل للتحويل. ويحول عدم التوصل إلى اتفاق دون استخدام الأموال في تشييد الطرق السريعة والطرق العادية. ويسبب أيضا ضررا ماليا لهيئة الضرائب غير المباشرة، لأنه يجب عليها أن تدفع رسوما على حسابات الودائع.

73 - وتكتسي معالجة المسائل المتعلقة باليقين بشأن تمويل المؤسسات في البوسنة والهرسك وكفاية هذا التمويل، فضلا عن استقرار النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وأدائه الوظيفي، أهمية حاسمة في تعزيز استدامة المالية العامة للبوسنة والهرسك وبالتالي استقرارها السياسي.

74 - ويشكل المصرف المركزي للبوسنة والهرسك عنصرا آخر من العناصر الهامة بوصفه الوصي على استقرار القطاع النقدي والمالي في البوسنة والهرسك. ولقد انقضت مدة ولاية التشكيلة السابقة لمجلس إدارة المصرف في 11 آب/أغسطس 2021. وتعطّل تعيين أعضاء جدد لمدة تفوق العامين، وهو أمر غير مسبوق في فترة ما بعد الحرب. ولم يتم تعيين الأعضاء الجدد إلا في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، وقد تولوا مهامهم في 3 كانون الثاني/يناير 2024. وشكل انقضاء الولاية تهديدا لاستمرارية عمليات مجلس الإدارة وبالتالي لأداء المصرف مهامه. وقد عولجت المشكلة من خلال تأكيد مبدأ الاستمرارية القانونية المعترَف به على نطاق واسع والمكرَّس أيضا في تشريعات البوسنة والهرسك. واكتسى توجيه مكتب الممثل السامي وتفاعله السياسي أهمية حيوية لتفادي تصعيد المشكلة وضمان استمرار عمليات المصرف المركزي دون انقطاع.

سيادة القانون

75 - لا تزال الشروط الملموسة التي تشكل جزءا من الأولويات الرئيسية الـ 14 المحددة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي اعتماد القانون الجديد المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والقانون الجديد المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك، قيد التحضير رغم ارتفاع نسق عملية الصياغة والمفاوضات.

76 - ويتضمن مشروع القانون الجديد المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام حكمًا من شأنه أن يصحح عيبا خطيرا في التعديلات الأخيرة. وفي انتكاسة لسيادة القانون، تعرضت الخطة الصارمة للإقرارات المتعلقة بالأصول التي كانت تتوخى في البداية منع ما يحتمل وقوعه من تضارب في المصالح

ومخالفات في أوساط القضاة والمدعين العامين والمعاقبة على ذلك، ومكافحة الفساد، وتحسين صورة السلطة القضائية، للتقويض إلى حد كبير بسبب تخفيف الالتزام الواقع على السلطات بتقديم المعلومات المطلوبة للتحقق من صحة الإقرارات المتعلقة بالأصول. ولا يرقى ذلك الوضع إلى مستوى توقعات المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي، التي تم الإعراب عنها رسميا أمام الفريق الرئاسي للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وهكذا فإن القانون الحالي غير كاف لأنه يُخضِع تطبيق القانون على مستوى الدولة لتشريعات الكيانَين ومقاطعة برتشكو، مما قد يتعارض مباشرة مع التزامات الدولة وبالتالي يبطل قانون الدولة، وهو أمر يثير احتمال التفاوت في التعامل التشريعي مع القضاة والمدعين العامين حسب الكيان الذي ينتمي إليه كل منهم.

77 - وقد تخلى مشروع القانون المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك عن فكرة إنشاء محكمة استئناف منفصلة على مستوى الدولة وعاد إلى الحل الحالي الذي يُقيم محكمة واحدة لها اختصاص ابتدائي واستئنافي. غير أن السلطات لم تتمكّن من الاتفاق على مقر شعبة الاستئناف. ويبدو أن ممثلي جمهورية صربسكا يصرون على نقل المقر من العاصمة وليس فقط على إقامته في جمهورية صربسكا وإنما تحديدا في بانيا لوكا. ونظرا للمسافة الجغرافية التي تفصل عن مرفق السجن والمشاكل التقنية الأخرى التي يثيرها هذا الحل، بما في ذلك الحاجة إلى نقل القضاة والموظفين، لم يُقبَل طلب جمهورية صربسكا. وعلاوة على ذلك، تطلب السلطات في جمهورية صربسكا تقليص نطاق الاختصاص القضائي الجنائي لدولة البوسنة والهرسك إلى حد كبير، بحيث لا تكون محكمة الدولة مختصة بالفصل في الجنايات التي تشملها قوانين الكيانَين عندما تكون بين الكيانين أو تكون لها عواقب وتشكّل خطرا على قِيم الدولة بأكملها. وذلك الاختصاص القضائي هو آخر أداة تستخدمها الدولة للدفاع عن قيمها الدستورية وللوفاء بالتزامها الدستوري المتمثل في ضمان سيادة القانون على كامل أراضيها.

78 - وتحاول السلطات في جمهورية صربسكا استغلال العمليات المصممة لتحسين ظروف سيادة القانون في البوسنة والهرسك لإبطال الإصلاحات السابقة. ويقترن ذلك باعتداءات لفظية مستمرة صادرة عن مسؤولي جمهورية صربسكا تستهدف أغلبها مكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك ومحكمة البوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وكما ورد أعلاه، ترفض جمهورية صربسكا رفضا صريحا سلطة المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك وتطبيق القرارات الصادرة عنها، وهي بذلك تنسحب فعليا من النظام القضائي لدولة البوسنة والهرسك وبالتالي ترفض سيادة البوسنة والهرسك في جوهرها. ويقترن ذلك برفض سلطات جمهورية صربسكا سلطتي بصفتي الممثل السامي في تجاهل لالتزاماتها القانونية بموجب المرفق 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

79 - ولئن كانت هناك شكوك محيطة بسيادة القانون، فإن البوسنة والهرسك تحتاج إلى إصلاحات جادة، حُدد الكثير منها بالفعل في تقرير بريبي لعام 2019. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان استقلال القضاء وحياده، ولا سيما نظرا لاستمرار السلطات العامة في إثارة تحديات أمام القضاء. ويجب على سبيل الأولوية وقفُ التراجع عن النتائج التي سبق تحقيقها وعكس هذا المسار.

السجلات الجنائية المتعلقة بجرائم الحرب

80 - لا تتضمن السجلات الجنائية في البوسنة والهرسك معلومات عن أحكام الإدانة الصادرة عن الهيئات القضائية الدولية بحق مواطني البوسنة والهرسك. فلم يُسجَّل في السجلات الجنائية المحلية للبوسنة

والهرسك أي حكم صادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو عن الهيئة التي خلفتها. وهكذا يمكن للأشخاص الذين تدينهم هيئات قضائية دولية بارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أن يحصلوا على سجل عدلي نظيف في البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له أن الأحكام الدولية المتعلقة بأخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني يجري تجاهلها في الحياة السياسية والمهنية والاجتماعية، على نحو يضر بالمصالحة والتماسك الاجتماعي، بينما لا تزال أجزاء مختلفة من البلد تمجد مجرمي الحرب.

81 - وتحت القيادة الملتزمة لدافور بونوزا، وزير العدل الحالي في البوسنة والهرسك (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، كثفت وزارة العدل في البوسنة والهرسك عملها ووقّعت مذكرة تفاهم في 30 كانون الثاني/يناير 2024 مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتعتقد الوزارة أن ذلك سيشكل أساسا لتسجيل الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في السجلات الجنائية للبوسنة والهرسك. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تتلق البوسنة والهرسك بعدُ معلومات رسمية من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية يتعيّن إدراجها في السجلات. وبالإضافة إلى ذلك، لحل المشكلة برمتها يجب وضع أساس قانوني محلي.

دال - تحديات أخرى أمام الاتفاق الإطاري العام للسلام

الانتقادات الموجَّهة للممثل السامي

82 - استمرت بلا هوادة التحديات التي تعترض سبيل مؤسسة وولاية الممثل السامي والتي يقف وراءها رئيس جمهورية صربسكا وحلفاؤه. وتتضمن تلك التحديات خطابات تحريضية وإجراءات تهدف إلى تقويض مصداقية الممثل السامي وقدرته على تنفيذ ولايته بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام.

83 - ويستغل ممثلو الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا بشكل واضح مؤسسات البوسنة والهرسك لتحقيق ذلك الهدف. فقد كلّف نيناد نيسيتش، وزير الأمن في البوسنة والهرسك (التحالف الشعبي الديمقراطي)، وكالات أمن الدولة بالتحقيق مع الممثل السامي وباتخاذ إجراءات ضده. وقام بالكشف علنا عن ردودها وحرّفها، بما في ذلك الكشف عن معلومات سرية متعلقة بالأمن الشخصي للممثل السامي. وعلاوة على ذلك، حرّض على فرض جزاءات بدوافع سياسية على الموظفين غير الممتثلين في مؤسسات الدولة.

84 - وعلاوة على ذلك، ترفض السلطات في جمهورية صربسكا تقديم وثائق رسمية إلى مكتب الممثل السامي، وتمنع موظفي المكتب من حضور دورات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وتتجاهل قراراتي، وتقلل الاتصالات إلى أدنى حد.

85 - وتشكل تلك الإجراءات انتهاكا مباشرا للمرفق 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يفرض على الأطراف في الاتفاق التعاون الكامل مع الممثل السامي.

التهديدات المحدقة بالعدالة الانتقالية

86 - في ورقة مناقشة معنونة "التعامل مع الماضي من أجل مستقبل أفضل: تحقيق العدالة والسلام والتماسك الاجتماعي في منطقة يوغوسلافيا السابقة"، نشرتها مفوضة حقوق الإنسان لمجلس أوروبا في كانون الأول/ديسمبر 2023، تم تسليط الضوء على التراجع الذي شهدته جهود القطاع العام للتعامل مع الماضي وعلى المستوى المقلق من تحريف التاريخ من منظور إثني- قومي، وعلى إنكار الفظائع المتركبة

وتمجيد مجرمي الحرب. وسلط التقرير الضوء على أن تلك الاتجاهات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتراجع العام للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، مما يزيد من انعدام الثقة والاستقطاب في صفوف المجتمع. وتتضمن الآثار السلبية الناجمة عن ذلك زيادةَ خطاب الكراهية، والعنف بين الطوائف، والتعصب، إلى جانب حوادث العنف المتكررة التي تستهدف العائدين من الأقليات والمباني الدينية والثقافية. وينشئ ذلك الاتجاه أيضا بيئة معادية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

87 - ويستمر إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى، وتمجيد مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة، وكثيرا ما يكون ذلك صادرا عن ممثلين سياسيين رفيعي المستوى وفي الإعلام. وفي الآونة الأخيرة، في سياق الاحتفال غير الدستوري بيوم 9 كانون الثاني/يناير بوصفه يوم جمهورية صربسكا، أنكر رئيس جمهورية صربسكا مجددا الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في سريبرينتسا، وقام بتمجيد مجرمَي الحرب المدانَين رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش اللذين وصفهما بأنهما شخصان قادا جمهورية صربسكا وحاربا من أجل الحرية. كما يمنح السياسيون منابر عامة لمجرمي الحرب المدانين من خلال إظهار الدعم لهم. فعلى سبيل المثال، في 16 شباط/فبراير 2024، قام فالنتين تشوريتش، الذي أدانته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحكمت عليه بالسجن لمدة 16 عاما بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالترويج لكتابه الذي هو عبارة عن سيرته الذاتية من لاهاي، في موستار. وتكريما للسيد تشوريتش في مؤسسة ثقافية عامة، حضرَ الحدث رئيسُ الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك دراغان كوفيتش وسياسيون آخرون، وإن لم تصدر عنهم أي تعليقات. ولم يُنأوا بأنفسهم عن مؤسسة "الجمهورية الكرواتية في البوسنة والهرسك" (Herzeg-Bosnia) المثيرة للانقسام الإثني ولا عن مجرم مدان. وعقب ذلك الحدث، طلبت رابطة ضحايا وشهود الإبادة الجماعية من جميع المسؤولين الدوليين والمحليين قطع العلاقات مع جميع الأشخاص الذين يمجّدون مجرمي الحرب المدانين أو يدعمونهم. فالأفعال من قبيل إنكار الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب أو التقليل من خطورتها أو اعتبارها نسبية وتمجيد مرتكبي تلك الجرائم، تخلّف آثارا ضارة على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي وتطيل آلام ضحايا الفظائع المرتكبة، وتقوض الخطوات الأولى الهشة التي قُطعت نحو تحقيق المصالحة على أرض الواقع.

88 - وبعد مرور عامين ونصف العام على تجريم إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب في تموز/يوليه 2021، سجّل مكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك أكثر من 70 شكوى تتعلق بتلك الجناية. وقد رُفضت معظم البلاغات مباشرة، في حين صدرت بعض لوائح الاتهام ولكن محكمة البوسنة والهرسك رفضتها لاحقا.

89 - أما من حيث التطورات الإيجابية، فقد أصدر مكتب المدعية العامة للبوسنة والهرسك لائحة اتهام بتهمة تمجيد مجرمي الحرب أكدتها محكمة البوسنة والهرسك. وفي 22 كانون الثاني/يناير 2024، أُدين فوجين بافلوفيتش، رئيس جمعية "البديل الشرقي" (Istočna alternativa)، بارتكاب جناية تتمثل في التحريض على الكراهية الإثنية والعرقية والدينية والفتنة والتعصب. وتشير لائحة الاتهام إلى فعل يعود تاريخه إلى 10 آذار/مارس 2023، عندما عُرضت لافتة تتضمن صورة ورسالة تهنئة موجَّهة إلى راتكو ملاديتش بمناسبة عيد ميلاده في وسط براتوناتش في جمهورية صربسكا، وبهذا الفعل تم تمجيد ودعم، عن عِلم، مجرم الحرب الذي أدانته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بجريمة الإبادة الجماعية في حكم نهائي. وبذلك،

أثار المتهمون موجة من القلق والخوف في صـفوف أغلبية سـكان المنطقة الذين رأوا اللافتة، ولاسـيما في صفوف العائدين الذين تحملوا الكثير من المعاناة خلال الحرب.

90 - وتؤشـر لائحة الاتهام الأولى على حدوث تطور إيجابي في تطبيق التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي للبوسـنة والهرسـك. وتلتها لائحةُ اتهام أخرى تتعلق بخطاب الكراهية أصـدرها مكتب المدعية العامة في أواخر شـباط/فبراير 2024 وأكدتها محكمة البوسـنة والهرسـك. فقد أُدين سـمير نوكيتش من مدينة بيهاتش في اتحاد البوسنة والهرسك بسبب التعبير عن الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي تجاه ضحايا انفجار قنبلة يدوية أسـفر عن مقتل ثمانية أطفال وقع عام 1993 في فيتيز، وهي توجد أيضـا في اتحاد البوسنة والهرسك.

91 - وبالإضافة إلى العرض المؤقت للافتات واللوحات الإعلانية، يستمر تمجيد مجرمي الحرب المدانين باستخدام اللوحات الجدارية والكتابة على الجدران في جميع أنحاء البلد، مما يعزز الجهود الرامية إلى إضفاء الشـرعية على الأيديولوجيات المتطرفة وثقافة الاحتفال بجرائم الحرب. وكانت أكثر الأشـكال اسـتخداما هي لوحات جدارية يظهر فيها راتكو ملاديتش في العديد من المواقع في مختلف أنحاء جمهورية صـربسـكا. ومؤخرا، تم تكبير لوحة جدارية موجودة من قبل في تشابلينا، في اتحاد البوسنة والهرسك، تمجّد مجرم الحرب سـلوبودان براليك بدلا من إزالتها. ورغم تجريم تلك الممارسـات، لا يتم الإبلاغ عن اللوحات الجدارية ولا يتم فرض جزاءات على عرضـها في معظم الحالات. ولكن من المهم التصـدي لتلك الممارسـات بسـرعة، كما حدث في 9 كانون الثاني/يناير 2024 في كاروشـي ببلدية دوبوي جوغ، في اتحاد البوسـنة والهرسـك، عندما ألقي القبض على شابَين بسبب كتابة اسم راتكو ملاديتش على محطة للحافلات، بتهمة ارتكاب عمل إجرامي متمثل في "إثارة الكراهية الإثنية والعرقية والدينية والشقاق والتعصب".

92 - وتظل الاحتفالات تتيح مجالا للتمجيد والسلوك الاستفزازي. ويتضمن ذلك التجمع "التقليدي" لحركة رافنا غورا من فصـائل تشـيتنيك بمناسـبة الذكرى السـنوية لاعتقال الجنرال دراغا ميهايلوفيتش. وبعد صـدور حكم المحكمة الذي حكم على ثلاثة من أعضاء الحركة بتهمة التحريض على الكراهية الإثنية في عام 2022 وحظر التجمع المعتاد في فيشـيغراد في عام 2024، عُقد التجمع بدلا من ذلك في موقع النصـب التذكاري لميهايلوفيتش القريب في دوبرون. ووفر التجمّع منبرا للخطابات المتطرفة والنداءات إلى توحيد الجبل الأسـود وصربيا وجمهورية صربسكا.

93 - وتحتاج البوسنة والهرسك إلى استجابة مؤسسية فعالة للتصدي لتلك الحوادث. فالإفلات من العقاب على خطابات الكراهية، وإنكار الإبادة الجماعية وغيرها من فظائع الحرب، وتمجيد مجرمي الحرب، وخاصـة عندما يقوم بها السـياسـيون وغيرهم من الشـخصـيات العامة أو يروّجون لها، يعزز مناخا اجتماعيا ملائما لاعتبار تلك الجرائم عادية وللقبول بها. ويمثل الإفلات من العقاب إهانة لضـحايا تلك الجرائم ويهدد أمنهم ويقلل من آفاق تحقيق المصالحة.

94 - ولذلك يجب أيضـا بذل جهود أكبر لتعزيز الجهود المحلية الرامية للتعايش بشـكل أفضـل. وفي هذا الصـدد، يسـرني أن أرى النجاحات الأولى التي حققها مشـروع "يمكن تحسـين أدائنا" (Mozemo bolje) الذي يشـترك في تنفيذه كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والأمم المتحدة والذي يهدف إلى التمكين من تعزيز الثقة والتماسك بين طوائف البوسنة والهرسك.

العنف ضد العائدين

95 - استمرت الحوادث التي تستهدف العائدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت بلاغات بشكل مطّرد عن أعمال العنف أو الاستفزازات المرتكبة ضد العائدين، مما واصل إذكاء الشعور بانعدام الأمن لدى تلك الفئة من السكان. ولوحظت بصفة خاصة الحوادث المتصلة باعتبارات إثنية أو بالعائدين بالاقتران مع الاحتفال بأعياد دينية بارزة وأعياد أخرى. فقد وردت عدة بلاغات من هذا القبيل خلال فترة عيد الميلاد الأرثوذكسي الصربي في 7 كانون الثاني/يناير 2024 وخلال الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا غير الدستوري في 9 كانون الثاني/يناير 2024.

96 - وفي بعض الحالات، دفعت الشواغل المتعلقة بالسلامة العائدين إلى التفكير في مغادرة ديارهم. وكانت فئة العائدين، إلى جانب كونها أقلية إثنية في أماكن عودتها، تتألف في معظمها من كبار السن، وهم معرضون بشكل خاص للخطر.

97 - وتضمنت أخطر الحوادث العنف البدني، الذي يقترن في كثير من الأحيان بمحاولات السطو أو السرقة في المواقع النائية. وفي الحادثة التي تعد هي أكثر الحوادث شرورا من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، توفي عائد كرواتي كان قد تعرض لاعتداء بدني بالقرب من ديرفينتا (جمهورية صربسكا) في تشرين الأول/أكتوبر 2023 متأثرا بجروحه في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

98 - وتشمل حالات العنف البدني الأخرى التي وقعت خلال الأشهر الستة الماضية هجوما على عائدة صربية مسنة في فوزوتشا، زافيدوفيتشي (اتحاد البوسنة والهرسك) في كانون الأول/ديسمبر 2023، خلال محاولة سرقة، فضلا عن عملية سطو أخرى أبلغت عنها أسرة معيشية أخرى عائدة بالقرب من ذلك الموقع. ووقعت حالة مماثلة في كانون الثاني/يناير 2024 في توماري، لوكافاك (اتحاد البوسنة والهرسك)، حيث تعرضت عائدة صربية أخرى لاعتداء بدني أصيبت على إثرة بجروح. وفي آخر حادث، تعرض أربعة شبان من المسلمين البوسنيين، تتراوح أعمارهم بين 18 و 22 عاما، من ستولاك (اتحاد البوسنة والهرسك) لهجوم نفذه 10 أشخاص ملثمين مسلحين بمضارب بيسبول عند مدخل مسقط رأسهم. واعتقلت الشرطة الجناة في اليوم التالي، ولكن الحادث نفسه أثار حالة جديدة من الإحباط وأثار مجموعة من الإدانات من جميع الأطراف.

99 - وتعرض عائد من المسلمين البوسنيين للاعتداء البدني والضرب في بلدة فيشيغراد (جمهورية صربسكا) في أواخر كانون الثاني/يناير 2024، خلال احتفال أقامته البلدية في مطعم محلي. وتم الإبلاغ عن حالات أخرى من السطو وإلحاق أضرار بممتلكات العائدين بالقرب من فيشيغراد في كانون الثاني/يناير 2024، وعلى الأخص في فلاسينيتشا (جمهورية صربسكا)، حيث كانت ممتلكات أسرة سالاهاريفيتش هدفا مرة أخرى لهجوم، بعد تَرك رسالة رمزية مرعبة في فناء منزلهم في أيلول/سبتمبر 2023. وتعرض لاعبو كرة قدم مراهقون من درفار (اتحاد البوسنة والهرسك) لاعتداءات لفظية وبدنية خلال بطولة في بيهاتش (اتحاد البوسنة والهرسك) أقيمت في كانون الأول/ديسمبر 2023، وقد أصيب أحد اللاعبين بجروح طفيفة. وشكا عدد من مجتمعات العائدين من قيام مجموعات من الصيادين بإطلاق أعيرة بالقرب من أسرهم، مما أثار التوتر والقلق، على الرغم من ضمانات السلامة التي تقدمها رابطات الصيادين من حين لآخر.

100 - ووقعت تهديدات ومضايقات للسكان غير الصربيين في جميع أنحاء جمهورية صربسكا، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية على سبيل الاحتفال، وترديد أغاني مسيئة، وترديد شعارات تمجد مجرمي الحرب، وعلى الأخص في فلاسينيتشا وفيشيغراد وسريبرينيتشا، بالقرب من مركز سربرنيتسا التذكاري للإبادة الجماعية.

101 - ووقعت حوادث أيضا في اتحاد البوسنة والهرسك استُهدف خلالها عائدون صرب. ففي 7 كانون الثاني/يناير 2024، تعرضت أسرة صربية عائدة بالقرب من موستار للرشق بالحجارة، مما أدى إلى إثارة الخوف داخل المجتمع الصربي الصغير العائد هناك، ولا سيما المرأة الصربية المسنة صاحبة المنزل الذي تعرض للهجوم. وتنطوي هذه الحوادث في كثير من الأحيان على هجمات على الرموز. وسجلت حالتان كان فيهما العلم الصربي هدفا لهجومين تسببا في توترات، ولا سيما في كونييتش، حيث تم إنزال علم من فوق كنيسة، وزينيتشا، حيث أحرق علم صربي في 9 كانون الثاني/يناير 2024.

102 - ولا تزال حالات العنف المتصل بالعائدين أو المرتكب بدوافع إثنية دون حل بوجه عام. ولتحسين الوضع، عينت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك هيئة للتحقيق في الحوادث المتصلة بالعائدين ولوضع مقترحات للعمل. وتشمل المقترحات إنشاء قاعدة بيانات شاملة لهذه الحالات للمساعدة على تتبع المشاكل بمزيد من الكفاءة وبدء تسيير دوريات للشرطة بتواتر أكبر في مناطق العائدين كتدبير وقائي. وهناك أيضاً مبادرة لتعديل التشريعات ذات الصلة لتوفير حماية أفضل للعائدين. وأشار بعض أعضاء الجمعية البرلمانية إلى ضرورة النظر في الحوادث المتصلة بالعائدين معا، بدلا من تقسيمها على أساس الإثنية، وهو ما يحدث في الغالب.

103 - وتتجاوز الأشكال المدرجة للنزاعات الإثنية حدود العنف المتصل بالعائدين، وتتسبب في إدامة العداوات الإثنية وتغذية استمرار السرد المتعلق بالنزاع. ورأى بعض أعضاء الجمعية البرلمانية، وهم محقون في ذلك، أن الخطاب التحريضي هو أحد المشاكل الأساسية. فالسياسيون يعملون على إذكاء التوترات بين الإثنيات ويستفيدون منها. وتقوم وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً بدور قوي، حيث تتيح إمكانية عرض وتوزيع تلك المواقف دون تحمل أي مسؤولية.

104 - ودفعت مشاكل السلامة والأمن بالمشقة التي يتجشَّمها العائدون يوميا إلى أسفل قائمة الأولويات. وتتضمن تلك المشاكل عدمَ كفاية فرص الاندماج وعدم وجودها من الأساس، والافتقار إلى فرص العمل، وصعوبة الظروف المعيشية، وقضايا الملكية، وضعف البنى التحتية، بما في ذلك عدم الربط بشبكة الكهرباء في بعض الأماكن.

105 - وبصفتي الممثل السامي، أذكِّر جميع المواطنين بأن حق العودة محمي بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يلزم جميع الأطراف بضمان العودة الآمنة للاجئين والنازحين، دون التعرض لخطر المضايقة أو الترهيب أو الاضطهاد أو التمييز على أساس إثنيتهم أو معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية.

تدهور الحالة في سريبرينتسا

106 - شهدت العلاقات بين الطوائف في بلدية سريبرينتسا تدهورا مطردا على مدى السنتين الماضيتين. ومنذ الانتخابات المحلية السابقة في الفترة 2021/2020، وباستثناء جهد أولي، لم يكن هناك نهج مشترك للتعامل مع مشاكل الطوائف. وأدت مقاطعة المسلمين البوسنيين للانتخابات المحلية المتكررة جزئيا إلى تقليص تمثيلهم أكثر. وظل لدى السلطات التي يهيمن عليها الصرب ميلٌ إلى إزاحة المسلمين البوسنيين من الطريق، ولا يمنع ورقةَ التوت التي تخفي عوار انعدام التعددية الإثنية في قيادة المجالس البلدية من السقوط إلا الإبقاء على مسلم بوسني رئيسا للمجلس البلدي.

107 - وأدت إقالة نائب رئيس البلدية المسلم البوسني في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 واستبداله بصربي إلى خلق جو من الضغط المتزايد ضد المسلمين البوسنيين. وتلك الأعمال مدفوعة إلى حد كبير بالمصالح الشخصية للأفراد المعنيين، إلا أن هناك أيضا شعورا بالعداء تجاه المسلمين البوسنيين داخل الائتلاف الصربي الحاكم. وأدت الحوادث التي وقعت خلال فترة عيد الميلاد الأرثوذكسي في كانون الثاني/يناير 2023 وما تبعها من ردود فعل إلى تعميق الانقسام الطائفي.

108 - وثمة موضوع آخر مثير للانقسام هو مبادرة إعادة تسمية بعض الشوارع التي تمت دون إجراءات واضحة وشفافة، أو إشراك ممثلي المسلمين البوسنيين في عمل اللجنة المعنية، أو المشاركة المباشرة للمواطنين بشكل عام. وعلى الرغم من تأكيدات عمدة سريبرينتسا بأن العملية ليست موجهة ضد المسلمين البوسنيين، فإنه لا يزال يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها معيبة. وفي 15 نيسان/أبريل 2024، اعتمدت الأغلبية الصربية في المجلس البلدي لسريبرينيتسا التغييرات في أسماء الشوارع. وانسحب ممثلو المسلمين البوسنيين من الجلسة. ورأوا أن المبادرة موجهة ضد المسلمين البوسنيين في سريبرينيتسا وذكروا آراءهم لممثلي المجتمع الدولي. ويؤسفني كثيرا أنه لم تكن هناك أي علامة على الاحترام، بما في ذلك إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية.

109 - ويشكل بناء كنيسة في منطقة أوساتيكا، وهي منطقة يقطنها مسلمون بوسنيون، سببا آخر للتوتر. ويرى المسلمون البوسنيون أن هذا العمل استفزازي، في حين يرى الصرب أنه رد على قيام المسلمين البوسنيين سابقا ببناء نصب تذكاري للمسلمين البوسنيين على جانب الطريق المقابل للكنيسة الجديدة.

110 - ويلوح في خلفية ذلك بشكل كبير الاقترابُ من موعد الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويتوقع أن تؤدي مسألة نزاهة العملية الانتخابية في سريبرينتسا إلى زيادة توتر الأجواء المتوترة أصلا.

111 - وفي بلدية براتوناك المجاورة، يبذل رئيس البلدية الجديد لازار برودانوفيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) جهودا كبيرة من أجل استعادة "الأوضاع الطبيعية" في الحياة المجتمعية، في محاولة لتغيير النموذج وتجاوز الانقسام الإثني. غير أن مساعيه لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام أو الدعم.

112 - وتسهم المشاكل في سريبرينتسا في تسارع وتيرة نقص السكان، وهو أمر لا تتصدى له السلطات المحلية على النحو الواجب. وقد يقتضي الأمر اتباع سريبرينتسا نهجا جديدا وخطة جديدة للمضي قدما. فالجروح العميقة تحتاج إلى مزيد من الرعاية والاهتمام، وتحتاج الطائفتان إلى مزيد من الدعم حتى يتسنى لهما التغلب على الانقسامات وإيجاد القوة لإعادة بناء الثقة والتعاون. ويتوقع بعض المراقبين أن المقيمين من خارج البلد في سريبرينتسا قادمون من أماكن في صربيا وجمهورية صربسكا. وليس من الواضح كيف يمكن التحقق من إثبات أن شخصا ما يعيش في سريبرينتسا ومن المقيمين في المدينة إذا كان فعليا يعيش في مكان آخر.

الأشخاص المفقودون

113 - وفقا للقائمة المحدثة لمعهد الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك، لا يزال أكثر من 600 7 شخص في عداد المفقودين من نزاع 1992-1995.

114 - ولا يزال نقص المعلومات الموثوقة عن مواقع المقابر المحتملة هو العقبة الرئيسية في عملية اقتفاء الأثر، إلى جانب نقص القدرة المحلية على معالجة المعلومات المتاحة. وتعاني الوكالات والمؤسسات الحكومية، وخاصة معهد الأشخاص المفقودين، من نقص الموظفين ونقص التمويل. كما أن موارد الطب الشرعي المحلية المشاركة في استخراج الجثث وتحديد هوية المفقودين في حاجة ماسة إلى التعزيز والدعم المالي. ويجب أيضا تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المشاركة في البحث عن المفقودين.

115 - ولم يُحرز أي تقدم نحو التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالأشخاص المفقودين، بما في ذلك نحو إنشاء صندوق للأسر ومواءمة تشريعات الكيانين مع القانون على مستوى الدولة. ولم تعد قضية الأشخاص المفقودين تشكل أولوية فيما يبدو، وأصبحت الأسر مهمشة.

116 - ووفقا لتقييم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كانون الأول/ديسمبر 2023، فإن عدم قدرة العديد من الأسر على التعامل مع الفقدان الغامض المطول لأحبائهم وكذلك الحصول على الدعم المناسب داخل المجتمع قد تسبب في مضار نفسية شديدة.

الجوانب التعليمية للعدالة الانتقالية

117 - بوجه عام، لا يستخدم نظام التعليم كأداة للتغلب على التوترات الإثنية. بل على العكس من ذلك، يظل التعليم مسيسا ويستمر في تأجيج انعدام الثقة. وينطبق ذلك بشكل رئيسي على تدريس التاريخ، حيث تستمر المنظورات المتمركزة على الأصل الإثني في الجيل الجديد من الكتب المدرسية.

118 - ولم يُنفَّذ بعد الحكمان الصادران عن المحكمة العليا لاتحاد البوسنة والهرسك اللذان خلصا إلى أن الممارسة المتمثلة في "مدرستين تحت سقف واحد" ممارسة تمييزية (أحدهما صدر في عام 2014 فيما يتعلق بستولاك وتشابلبينا، في كانتون الهرسك - نيريتفا، والآخر صدر في عام 2021 فيما يتعلق بكانتون وسط البوسنة). وبدلا من دعم الاندماج باتجاه مؤسسات جيدة النوعية متعددة الإثنيات وشاملة للجميع، تعمل السلطات المحلية على الفصل التام عن طريق إنشاء مدارس أحادية الإثنية في المناطق المختلطة ونقل الأطفال إلى مدارس في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية الإثنية.

119 - ولوحظت تطورات إيجابية فيما يتعلق بالدعاوى القضائية التي رفعها الآباء المسلمون البوسنيون من ليبلي (زفورنيك، جمهورية صربسكا، 2022) ويانيا (بييلينا، جمهورية صربسكا، 2023) فيما يتعلق بحق الأطفال المسلمين البوسنيين في تسمية لغتهم اللغة "البوسنية" وتسجيلها بهذه التسمية في الوثائق المدرسية. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2024، اعتمدت المحكمة الابتدائية في بييلينا الحكم الابتدائي في قضية آباء الأطفال المسلمين البوسنيين من يانيا ضد جمهورية صربسكا ومدرسة ميشا سليموفيتش في يانيا، وقضت بأن الأطفال المسلمين البوسنيين يعاملون معاملة غير متساوية وأمرت بالقضاء على التمييز ضدهم. وقدمت وزارة التعليم في جمهورية صربسكا استئنافا أمام المحكمة المحلية في بييلينا. وفي قضية ليبلي، قضت المحكمة الابتدائية في زفورنك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بأن المدعين تعرضوا لمعاملة تمييزية على أسس إثنية ولغوية لأن المدعى عليهم حرموهم من المساواة في الحق في التعليم بلغتهم الأم برفضهم السماح لهم بتسمية لغتهم الأم اللغة "البوسنية" أثناء عملية التعليم وبعدم استخدامهم لذلك الاسم في الوثائق المدرسية الرسمية، وهي معاملة لا يتعرض لها التلاميذ الصرب. وقد أقام المدعى عليهم دعوى استئناف.

تعويض ضحايا الحرب

120 - لا يزال البلد يفتقر إلى الحماية القانونية والأنظمة الشـــاملة فيما يتعلق بحقوق ضـــحايا التعذيب المدنيين، بمن فيهم المحتجزون السابقون في المعسكرات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأسر المفقودين. وفي حين حصل بعض الأفراد على التصنيف القانوني بوصفهم من "ضحايا الحرب" الذي يتيح لهم إمكانية الحصول على استحقاقات محددة، فإن بعض الفئات المجتمعية لا تستطيع تأكيد حقوقها بسبب المعايير التقييدية المنصوص عليها في قوانين الكيانين.

121 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2024، دخل حيز النفاذ القانونُ الجديد المتعلق بحماية ضـحايا الحرب المدنيين في اتحاد البوسنة والهرسك. ومثّل اعتماده خطوة أساسية في ضمان الاعتراف بضحايا الحرب المدنيين وحقوقهم وفي تقديم الدعم لفئة مهملة ومهمشة تاريخيا.

122 - وتم تطبيق قانون حماية ضحايا التعذيب في جمهورية صربسكا بطرق تمييزية مما أدى إلى عدم تمكن العديد من الضـــحايا من إعمال الحقوق التي يكفلها هذا القانون. وعلاوة على ذلك، كان للقانون فترة قصيرة لسقوط الحق انتهت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولم تبد السلطات استعدادا لتمديدها. ونتيجة لذلك، لم يعد بإمكان الناجين التقدم بطلب للحصـول على وضـع الضـحية وممارسـة حقوقهم في جمهورية صربسكا. وأنا أعتزم تمديد الموعد النهائي لتعويض الضحايا.

123 - ولا تكفل القوانين القائمة في الكيانين وفي مقاطعة برتشكو، على أهميتها، اتباع نهج غير تمييزي إزاء الاعتراف بجميع فئات ضحايا الحرب المدنيين في جميع أنحاء البلد وتعويضهم. ولم تتخذ أي خطوات لاعتماد قانون إطاري على مستوى الدولة يحدد بوضوح المعايير المتعلقة بحقوق ضحايا الحرب على نطاق البلد.

124 - وتفرض المواعيد النهائية القانونية المنصوص عليها في مختلف القوانين التي تنظم وضع ضحايا الحرب أعباءً تعسفية وغير مبررة على قدرة الضحايا على الحصول على الاعتراف. وتواصل السلطات في جمهورية صربسكا الممارسة المتمثلة في طلب استرداد تكاليف المحكمة من ضحايا الحرب الذين منعتهم قوانين التقادم من التماس التعويض من خلال الإجراءات المدنية.

125 - وعلاوة على ذلك، ورغم توافر آليات رسمية تسمح للضحايا بالتماس التعويض من خلال الإجراءات الجنائية، فإن السلطات القضائية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك لم تكفل قدرة الضحايا على ممارسة ذلك الحق. ووفقاً للبرنامج الشامل لرصد المحاكمات الذي وضعته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم يُمنح التعويض إلا في 19 قضية من أصل حوالي 700 قضية من قضايا جرائم الحرب التي تم الفصل فيها.

126 - وفي عام 2023، بعد أن اعترفت مقاطعة برتشـــكو رمزيا في البداية بالأطفال المولودين أثناء الحرب، اتخذ اتحاد البوسنة والهرسك خطوة إلى الأمام ليس فقط بالاعتراف بالأطفال المولودين أثناء الحرب بوصفهم ضحايا حرب مدنيين، بل أيضا بتزويدهم بحقوق مادية كافية. ويتعين على جمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك مواءمة قوانينهما في ذلك الصدد.

127 - وبوجه عام، تظل قرارات الآليات الدولية التي تؤكد حقوق ضحايا الحرب المدنيين في أشكال فعالة من الانتصـاف دون تنفيذ، بما في ذلك عدة توصـيات صـادرة عن هيئات الأمم المتحدة المنشـأة بموجب معاهدات وقرار لجنة مناهضة التعذيب لعام 2019.

128 - وأرحب بمشـــاركة مجلس أوروبا، ووفد الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة، والرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب في متابعة التطورات عن كثب وحث سلطات البوسنة والهرسك على اتخاذ إجراءات.

صندوق بناء السلام

129 - عقب تأكيد أهلية البوسـنة والهرسـك في الحصـول على الدعم من صـندوق بناء السـلام في عام 2022، تم وضـع برامج مختلفة والاتفاق عليها مع الحكومة تشـمل المرأة والسـلام والأمن، والسـلام والشباب والأمن، وتعزيز الثقة في المؤسسات والمجتمع المدني. وعُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لبناء السلام المنشأة حديثا برئاسة كل من وزير خارجية البوسنة والهرسك والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة في البوسـنة والهرسـك في 19 شـباط/فبراير 2024، وشـارك فيه ممثلو الحكومة والجهات المانحة والمناطق والمجتمع المدني. ويمثل إنشاء اللجنة التوجيهية لبناء السلام لحظة فارقة في الجهود الجماعية لدعم مبادرات بناء السلام في البوسنة والهرسك، ويتماشى مع التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ الأولوية الرئيسية 5 من أولويات الانضـمام إلى الاتحاد الأوروبي التي تركز على تهيئة بيئة مواتية للمصـالحة. وقد أشـارت رئيسـة مفوضـية الاتحاد الأوروبي إلى إنشـاء اللجنة في الكلمة التي ألقتها أمام المجلس الأوروبي في 12 آذار/مارس 2024 بوصفها عاملا من العوامل الخمسة التي تبرهن على التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك نحو بدء مفاوضات كاملة مع الاتحاد الأوروبي.

العنف الجنساني

130 - لا يزال العنف الجنساني منتشرا على نطاق واسع ويتضح ذلك من تزايد أعداد حالات قتل الإناث. وأدت زيادة معدل العنف بوجه عام إلى استرعاء الانتباه بوضوح إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مؤسسية عاجلة لضمان رفع مستويات الأمن من خلال التشريعات وزيادة كفاءة التدابير الوقائية.

131 - وفي الأشهر الـ 14 الماضية، قُتلت 12 امرأة، على يد شركائهن أو أقاربهن في المقام الأول، أقدمت خمس منهن لاحقا على الانتحار أو حاولن الانتحار. ومن الحالات المثيرة للقلق بشكل خاص حالة وقعت في شباط/فبراير 2024 عندما قتل مفتش شرطة خارج وقت الخدمة صاحبة مقهى في توزلا. وأسفرت القضية عن احتجاجات نظمها المواطنون إلى جانب دعوات لاستقالة وزير الداخلية في الكانتون ومفوض الشرطة.

132 - وفي وقت سـابق، تم تنظيم موكب فخر لمجتمع الميم في سـراييفو. ولكن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية لا يحظون بالقبول بشـكل تام، والتقدم المحرز في ذلك الصدد غير كاف. وسأواصل العمل مع الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وغيرهما من المنظمات لدعم المنظمات غير الحكومية والسياسيين في البوسنة والهرسك الداعمين لقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

المساواة بين الجنسين

133 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجدت عدة تطورات رئيسية تتعلق بالمساواة بين الجنسين في البلد. فقد اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك خطة عمل جديدة بشأن المسائل الجنسانية للفترة 2023-2027، وهي خطة تحدد الأولويات الرئيسية للمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك. ومن المؤسف أنه بسبب عراقيل

وضعتها جمهورية صربسكا، لم تُعتمد خطة العمل الوطنية الجديدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في البوسنة والهرسك.

134 - واضطلعت البوسنة والهرسك بدور بارز، وشاركت بنشاط، في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، حيث دعت إلى تمويل النشاط النسوي والعمل الجماعي من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية للمرأة. واشتركت مؤسسات التدقيق في البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا في إعداد أول تقرير تدقيق مواز على الإطلاق بشأن التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في البوسنة والهرسك، وقد تضمن التقريرُ توصيات واضحة لجميع مستويات الحكومة الثلاثة بشأن سبل تحسين تحقيق الالتزامات المتعلقة بالهدف 5. وقامت وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك بنشر المؤشر الثاني للمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك، وهو مؤشر يقيس مستوى المساواة بين الجنسين الذي تم بلوغه في ستة مجالات رئيسية هي: المعرفة والسلطة والعمل والصحة والوقت والمال. وفي جميع تلك المجالات، سجلت البوسنة والهرسك نتائج أقل بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى اتجاه مقلق لتراجع المساواة بين الجنسين.

135 - ويبين الخطاب المتصاعد ضد حقوق المرأة في جمهورية صربسكا، فضلا عن المحاولات التشريعية الهادفة لإلغاء مصطلح "المساواة بين الجنسين"، اتجاها مقلقا لتراجع الالتزامات والتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالي حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

136 - وإضافة إلى ذلك، يمثل التدني الشديد لمستوى المشاركة السياسية للمرأة على مختلف مستويات الحكومة اتجاها مثيرا للقلق، وينبغي بذل جهود أكبر لتشجيع النساء على المشاركة والترشح في الانتخابات المحلية المقبلة.

ثالثا - التطورات المتصلة بالمؤسسات القائمة على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

137 - وفقا لفترة التناوب التي تدوم ثمانية أشهر، تولى دينيس بشيروفيتش في 16 آذار/مارس 2024 رئاسة هيئة رئاسة البوسنة والهرسك خلفا لجيليكو كومشيتش، الذي قاد هيئة الرئاسة بكفاءة وفعالية، كما يبرهن على ذلك حل بعض القضايا العالقة لمدة طويلة مثل تعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي للبوسنة والهرسك.

138 - واتخذت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك قرارات تندرج ضمن اختصاصها في مجال السياسة الخارجية والدفاع، وشاركت في الأنشطة الدبلوماسية في العديد من المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية، التي تكثفت في إطار مسار انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وبدء المفاوضات المتعلقة بالانضمام. وتجدر الإشارة إلى اعتماد قرار بدء المفاوضات نحو الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن الأنشطة العملياتية التي تقوم بها وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، وهو أحد الشروط الرئيسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي لبدء مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك.

139 - ويواصل أعضاء هيئة الرئاسة تبني وإعلان مواقف متباينة بشأن مختلف القضايا بما في ذلك النظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك، وكيان الدولة للبوسنة والهرسك وعطلاتها، والاتفاق الإطاري العام للسلام، ودوري كممثل سام، وممتلكات الدولة، وعدوان روسيا على أوكرانيا، والاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي. وأديرت السياسة الخارجية بتنسيق أفضل إلى حد ما في الآونة الأخيرة.

140 - وواصل رئيس هيئة الرئاسة، السيد بشيروفيتش، التحذير من الهجمات السافرة وغير المسبوقة لسلطات جمهورية صربسكا بقيادة السيد ميلوراد دوديك على الاتفاق الإطاري العام للسلام والنظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسلام والاستقرار. ويواصل السيد بشيروفيتش إدانة سياستهم المناهضة لاتفاق دايتون وسياساتهم غير الدستورية والانفصالية باعتبارها تقوض اليقين القانوني وتزعزع استقرار البلد، ويواصل مناشدة المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالحفاظ على الاتفاق الإطاري العام وصون السلام والاستقرار والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وشدد مرارا على أن انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي يظلان أهم هدفين من أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك، وأن بدء مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي سيكون مشجعا للبلد ومواطنيه.

141 - وأصر السيد بشيروفيتش على أن جميع محاولات التشكيك في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك والممثل السامي وتقويضهما هي جزء من خطة مدروسة تهدف إلى القضاء على حراس السلام واستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

142 - وواصلت عضو هيئة الرئاسة، جيليكا كفيانوفيتش، الاعتراض على وجود قضاة دوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وعلى وجود المجتمع الدولي في ولايتها وقدراتها الحالية، ولا سيما السلطات المخولة للممثل السامي.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

143 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس وزراء البوسنة والهرسك 20 جلسة عادية و 15 جلسة طارئة برئاسة رئيسة المجلس بوريانا كريشتو (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك).

144 - وتفاوتت درجات الرضا عن التعاون مع مكتب الممثل السامي. فرأى البعض أن الحوار بشأن القضايا ذات الصلة بالاتفاق الإطاري العام للسلام مع بعض الوزراء يتم بشكل جيد، في حين رأى آخرون أنه غير كاف. وحتى الآن، لم توعز الرئيسة إلى المؤسسات بتحسين هذا الوضع.

145 - وواصلت الرئيسة الإعراب عن التزامها القوي بالاندماج في الاتحاد الأوروبي. وفي توقعها لصدور قرار إيجابي عن المجلس الأوروبي بشأن بدء مفاوضات الانضمام، قالت مرارا إن مستقبل البوسنة والهرسك وغرب البلقان يعتمد على الحفاظ على الحوار وتعزيز التعاون وتحديد الحلول المستدامة. وشددت على أن مفتاح نجاح البوسنة والهرسك يكمن في استمرار الحوار بين الشعوب المؤسِّسة وممثليها الشرعيين والجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة.

146 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بنشاط دبلوماسي مكثف، والعديد من الزيارات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمشاركة في الساحة الدولية، وذلك في انتظار إحراز مزيد من التقدم على مسار انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، شاركت السيدة كريشتو في رئاسة المنتدى

السياسي الرفيع المستوى الثاني بشأن اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي إلى جانب المفوض الأوروبي لشؤون الجوار والتوسيع أوليفير فارهيلي. وحضر المنتدى ممثلون عن السلطتين التشريعية والتنفيذية على جميع المستويات.

147 - واعتمد مجلس الوزراء تعديلات على خمسة قوانين بالإضافة إلى وثائق أخرى تقع ضمن اختصاصه، بما في ذلك استراتيجية المشتريات العامة للفترة 2024-2028 وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية للفترة 2024-2026. وكان تركيز المجلس منصبا على تحسين التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي، وإدارة الهجرة، والرقمنة، وكفاءة الطاقة.

148 - وفي 17 كانون الثاني/يناير 2024، عيّن مجلس الوزراء هيئة لإعداد خطة إصلاحية بهدف تنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في غرب البلقان. وعقدت الهيئة، برئاسة السيدة كريشتو، جلستها التأسيسية في 26 كانون الثاني/يناير 2024.

149 - واتُّبعت على النحو الواجب الممارسة المتمثلة في عدم اقتراح تشريعات على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ما لم يكن هناك توافق سياسي كامل في الآراء على اعتمادها.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

150 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس نواب البوسنة والهرسك ست جلسات عادية وأربع جلسات طارئة، في حين عقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك ثلاث جلسات عادية وجلستين طارئتين.

151 - ولم ترق وتيرة اعتماد التشريعات المطلوبة في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى مستوى التوقعات. فقد اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانونين جديدين فقط فيما يتعلق بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهما قانون منع تضارب المصالح وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية البرلمانية ثلاثة قوانين فقط تعدل التشريعات القائمة، وهي القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، وقانون الخدمة المدنية، وقانون ضريبة القيمة المضافة.

152 - وفي الوقت نفسه، رفضت الجمعية البرلمانية ثلاثة قوانين سبق أن اعتمدها مجلس الوزراء (القانون الجديد للشؤون الخارجية، وقانون طريقة إبرام وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والتعديلات على قانون وكالة خدمات الملاحة الجوية في البوسنة والهرسك)، وأربعة قوانين اقترحها النواب.

رابعا - التطورات المتصلة باتحاد البوسنة والهرسك

ألف - السلطتان التنفيذية والتشريعية لاتحاد البوسنة والهرسك

153 - كما ذكر سابقا، بعد انقضاء جميع المواعيد النهائية الدستورية لتشكيل حكومة، أدى قراري المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2023 إلى رفع عوائق تعيين حكومة اتحاد البوسنة والهرسك وساعد على تجاوز الجمود السياسي المستمر على مستوى الكيان.

154 - وكان تعديل دستور اتحاد البوسنة والهرسك جزءا لا يتجزأ من ذلك القرار، وسيدخل التعديل حيز التنفيذ في أيار/مايو 2024 إذا فشل برلمان اتحاد البوسنة والهرسك في تعديل الدستور للتغلب على العوائق المماثلة التي تعرقل تشكيل الحكومة. وكان من المتوقع أن يضع البرلمان حلا طويل الأجل لمنع العقبات

المستقبلية التي قد تعرقل تشكيل الحكومة. وكان المفترض أن تكون فترة الـــ 12 شهرا الممتدة بين صدور القرار وبدء نفاذ التعديل كافية للخروج باتفاق بشأن التغييرات الدستورية المتعلقة بتلك المسألة. ولم تطلق مبادرة لتحقيق هذه الغاية إلا في 12 نيســـان/أبريل 2024، عندما اقترحت أغلبية من النواب في التجمع البوسني في مجلس الشعوب تعديلا على الدستور بدلا من التعديل الذي تم سنه. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم تحديد موعد للنظر في ذلك في البرلمان.

155 - واجتمعت الحكومة بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت 15 جلسة عادية و 50 جلسة اســتثنائية. واجتمع برلمان اتحاد البوســنة والهرســك بوتيرة أقل بكثير، حيث عقد مجلس الشــعوب جلســتين استثنائيتين وثلاث جلسات عادية، بينما عقد مجلس النواب جلسة استثنائية واحدة وخمس جلسات عادية.

156 - واعتمد البرلمان قانونين جديدين ومقترحين بتعديل القوانين الحالية. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2024، عدل مجلس الشــعوب نظامه الداخلي لمواءمته مع قراري الصــادر في 27 نيســان/أبريل من أجل منع أي معوقات في الهيئات العاملة في مجلس النواب وجعل عمل مجلس النواب أكثر كفاءة.

157 - وفي 25 أيلول/سبتمبر 2023، استقالت ميريانا مارينكوفيتش ليبيتش (ناشا سترانكا) من رئاسة مجلس النواب لأسباب صحية. وفي غياب بديل، ترأس جلسات المجلس نائبُ رئيسة مجلس النواب ملادن بوشكوفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك).

158 - وبعد اعتماد التعديلات على النظام الداخلي لمجلس النواب، قدمت المعارضـــة بقيادة حزب العمل الديمقراطي والجبهة الديمقراطية طلبين لتسوية المنازعات أمام المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك فيما يتعلق بأمور منها المسائل الإجرائية المتعلقة برئاسة الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس النواب.

159 - وفي 28 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمد مجلس النواب إعلانَ إدخال تكنولوجيات حديثة في مراقبة العملية الانتخابية الذي اقترحه ســـلافن راغوج (الحزب الجمهوري الكرواتي)، والذي طلب من اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك وجميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك دون تأخير، لكي تستوفي الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام 2024 المعاييرَ الديمقراطية التي تحمي نزاهة العملية.

160 - ولم يَف مجلس النواب بعد بالتزامه الدستوري بتعيين بديل لقاضـي المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ماتو تاديتش، الذي تقاعد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. فلم تتوصل لجنة الاختيار والتعيين في مجلس النواب بعدُ إلى اتفاق بشـــأن ما إذا كانت ســـتقترح فقط المرشـــح الأعلى مرتبة أو القائمة الكاملة للمرشحين الناجحين على مجلس النواب للتصويت النهائي.

161 - وبالتوازي مع ذلك، وبعد فشل رئيس اتحاد البوسنة والهرسك في أن يرشح في غضون 30 يوما، بموافقة نائبي الرئيس، اســـما من القائمة المقدّمة من المجلس الأعلى للقضـــاء والادعاء ليكون بديلا لكاتا سنجاك، وهو قاضٍ في المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك استوفى شروط التقاعد في 14 كانون الثاني/يناير 2023، أصبح مجلس الشعوب مسؤولا عن إكمال هذا التعيين. ولكن لم يتم تعيين بديل حتى هذا التاريخ. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب التعديل الذي أدخلتُه على دستور اتحاد البوسنة والهرسك في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022، إذا لم يتم تعيين قاض جديد بحلول التاريخ الذي يبلغ فيه القاضي الذي سيتم استبداله 70 عاما، فإن القاضـي الذي يبلغ 70 عاما يستمر في العمل إلى أن يتولى قاض جديد منصبه.

ونتيجة لذلك، يجوز للقاضي كاتا سنجاك أن يستمر في العمل إلى أن تفي السلطات المسؤولة بالتزامها الدستوري.

162 - وظل تعيين أعضاء مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون في اتحاد البوسنة والهرسك معلقا منذ فترة طويلة. ونتيجة لذلك، لا يوجد هيكل للرقابة والحوكمة لضمان وفاء المؤسسة الإعلامية بولايتها بفعالية، مما يقوض ثقة الجمهور في نزاهتها وحيادها. وفي 27 شباط/فبراير 2024، انضم مكتبي إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في توجيه رسالة مشتركة إلى برلمان اتحاد البوسنة والهرسك، تحثه على الانتهاء من تعيين مجلس الإدارة دون مزيد من التأخير.

إغلاق "قضية أجهزة التنفس الاصطناعي"

163 - في 26 كانون الثاني/يناير 2024، أيدت دائرة الاستئناف في محكمة البوسنة والهرسك الحكم الابتدائي الصادر فيما أُطلق عليه اسم قضية أجهزة التنفس الاصطناعي، الذي قضى بسجن رئيس وزراء اتحاد البوسنة والهرسك السابق فاضل نوفاليتش (حزب العمل الديمقراطي) لمدة أربع سنوات بتهمة إساءة استخدام منصبه بسبب شراء 100 جهاز تنفس اصطناعي بأسعار زائدة عن الحد من الصين في عام 2020 خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بتكلفة على الميزانية بلغت 10,53 ملايين مارك قابل للتحويل. وبُرئت ساحة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة المالية في اتحاد البوسنة والهرسك يلكا ميليشيفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك). وأدين أيضا فكرت هودجيتش، مدير شركة سريبرينا مالينا المتورطة في الصفقة، وفخر الدين سولاك، مدير إدارة الحماية المدنية في اتحاد البوسنة والهرسك الموقوف عن العمل، وحكم عليهما بالسجن لمدتي خمس وست سنوات على التوالي.

باء - موستار

النظام الأساسي للمدينة

164 - في أعقاب المحاولات الفاشلة السابقة التي قام بها مجلس مدينة موستار لاعتماد النظام الأساسي للمدينة، على النحو الذي كلفه به الممثل السامي في عام 2004، أعاد المجلس النظر في هذه المسألة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعلى الرغم من الدعم المقدم من الائتلاف الذي يقوده حزب العمل الديمقراطي، لم يحقق المجلس أغلبية الثلثين المطلوبة (24 من أصل 35 عضوا في مجلس المدينة) لاعتماده.

165 - وإذ أدرك تماما عدم تنفيذ اتفاق موستار الموقع في حزيران/يونيه 2020، فإنني أحث الأطراف المعنية على رفع مستوى خطابها فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ النظام الأساسي المتفق عليه. ومن الضروري أن تسعى الأطراف جاهدة إلى وضع إطار حضري لمدينة موستار يؤدي وظائفه ويكون منصفا وموحدا.

المسائل المثيرة للاستياء

166 - في 24 شباط/فبراير 2024، تم تخريب لافتة تعلن عن بناء مركز مولانا المتعدد الثقافات في منطقة موستار المركزية، بالقرب من المسرح الوطني الكرواتي الذي تم بناؤه حديثا، ثم تمت إزالتها. وفي حين أعرب كل من حزب العمل الديمقراطي، وحزب الشعب والعدالة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الاتحاد الأوروبي للشعوب عن دعمه للمشروع، فقد انتقده حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك الذي وصف وضعَ اللافتة بأنه عمل غير قانوني، وزعم أن مؤسسة دينية قامت بتعليق اللافتة دون تقديم الوثائق

القانونية المناسبة. وبالنظر إلى تشابك العلاقات والسياق التاريخي للمنطقة، أثار بناء المركز توترات ومخاطر متزايدة تطورت لتصبح مسألة سياسية وقانونية. وكان رئيس البلدية ماريو كورديتش يعتزم التغلب على الانقسامات الإثنية في موستار في عدة مجالات. ومن المؤسف أن ذلك لم يؤد إلى مشاركة واسعة.

167 - وحث مكتب الممثل السياسي الشخصيات السياسية في موستار على الدخول في حوار بناء لصالح المواطنين. وفي 6 آذار/مارس، كشفت دار الإفتاء في موستار النقاب عن تصميم مركز مولانا المتعدد الثقافات، الذي يتوخى أن يكون مركزا للحوار بين الأديان وتعزيز الأبعاد المشتركة بين الثقافات. وفي 8 آذار/مارس، وضعت لوحة إعلانية جديدة تعلن عن بدء المشروع. وطلب مفتي موستار سالم ديدوفيتش مساعدتي في حل المشكلة وطلب كذلك تشكيل لجنة خبراء دولية للتمكين من بناء المركز. وسأظل على اتصال بالأطراف المعنية.

جيم - التطورات المتصلة بالكانتونات

168 - تم تعيين حكومات جديدة في خمسة كانتونات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان كانتون الهرسك - نيريتفا والكانتون 10 آخر كانتونين يقومان بتعيين حكومتَيهما، بعد 13 و 16 شهرا على التوالي من الانتخابات العامة لعام 2022. وفي كانتون الهرسك - نيريتفا، وبعد مفاوضات مطولة، قام الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي بتشكيل حكومة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. أما الكانتون 10، فقد شكل حكومته في 14 شباط/فبراير 2023. وتتألف الأغلبية من ستة أحزاب سياسية يقودها حزبان منشقان عن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك (هما حزب التقدم الوطني الكرواتي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام 1990)، مما يجعل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في المعارضة. كما انضم إلى الأغلبية في الكانتون 10 كلّ من حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، إلى جانب حزبين صربيين معارضين.

169 - وأعيد تشكيل حكومات كانتونات أونا - سانا وزينيتسا - دوبوي وسراييفو بشكل كامل أو أدخلت تعديلات على تشكيلاتها الحالية.

170 - وفي سراييفو، تم تأكيد التعديل الوزاري في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ليعكس التغييرات داخل الأغلبية البرلمانية التي تقودها الترويكا (الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الشعب والعدالة، و "حزبنا"). وحافظت الترويكا على موقعها القيادي. وظل رئيس الوزراء وثمانية وزراء في الحكومة في مناصبهم، في حين عُيِّن في هذا التعديل وزيران جديدان من الترويكا (أي 10 وزراء في المجموع) ووزيران من الحزب الوافد الجديد الوحيد إلى الحكومة، وهو حزب "من أجل الأجيال الجديدة".

171 - وفي كانتون أونا - سانا، قام حزب العمل الديمقراطي بحل الائتلاف مع ثاني أقوى حزب هناك، وهو حزب الاتحاد الأوروبي للشعوب، وشكّل ائتلافا جديدا مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الشعب والعدالة وحزب الحركة من أجل كرايينا الحديثة والنشطة. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، انتخبت جمعية كانتون أونا - سانا رئيسًا جديدا من حزب الحركة من أجل كرايينا الحديثة والنشطة وعيّنت حكومة جديدة يقودها رئيس الوزراء من حزب العمل الديمقراطي وتتألف من وزراء من حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الشعب والعدالة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى فتحِ مكتب مكافحة الفساد في كانتون أونا - سانا في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بيهاتش. وكانت هذه هي الخطوة

الأولى في العملية، ولكنها كانت تمثل إنجازا هاما أيضا في جهود الكانتون المؤسسية والمنهجية الهادفة لمكافحة الفساد وضمان النزاهة والشفافية.

172 - وفي كانتون زينيتسا - دوبوي، بعد حصول حزب العمل الديمقراطي على الأغلبية البرلمانية من الترويكا وشركائها، اكتملت عملية إعادة تشكيل الحكومة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعينت جمعية الكانتون حكومة جديدة تتألف من خمسة وزراء من حزب العمل الديمقراطي، ووزيرين من الجبهة الديمقراطية، ووزير واحد من حزب الاتحاد الأوروبي للشعوب، وثلاثة وزراء رشحهم النواب المستقلون.

173 - واعتمدت جميع الكانتونات العشرة ميزانياتها لعام 2024. وتتراوح الميزانيات من مبلغ يقل قليلا عن 67 مليون مارك قابل للتحويل في كانتون بوسافينا إلى مبلغ 1,5 بليون مارك قابل للتحويل في كانتون سراييفو.

174 - واعتمد كانتون زينيتسا - دوبوي وكانتون أونا - سانا قوانين تنظم التجمعات العامة. وتتوافق القوانين مع المعايير الدولية المعمول بها بشأن الحق في حرية التجمع السلمي، بما في ذلك التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي.

دال - المجالس البلدية والمدن

175 - في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2023، انتخب مواطنو بلدية ستاري غراد في سراييفو رئيس بلديتهم الجديد، عرفان تشينجيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، بعد أن أقالوا رئيس البلدية السابق، إبراهيم حاجيباجيريتش (حزب الاتحاد الأوروبي للشعوب)، في 23 تموز/يوليه 2023، بعد اعتقاله وتأكيد إدانته في محكمة بلدية سراييفو. وفاز السيد تشينجيتش بما يقرب من 63 في المائة من الأصوات ليتغلب بذلك على خصمه من حزب العمل الديمقراطي.

176 - وكانت هناك بلدية أخرى في سراييفو، هي بلدية سنتار سراييفو، في سبيلها لإقالة رئيس بلديتها، سردان ماندیتش (من "حزبنا")، بعد مبادرة قادها حزب الشعب والعدالة في المجلس البلدي. غير أن الإجراءات التحضيرية لإجراء استفتاء على سحب الثقة من رئيس البلدية لم تكن ناجحة فلم يتسن تنظيم الاستفتاء في الوقت المنصوص عليه في التشريع ذي الصلة، أي قبل نهاية تلك السنة التقويمية.

خامسا - التطورات المتصلة بجمهورية صربسكا

ألف - السلطات التنفيذية لجمهورية صربسكا

177 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر المناخ بالأحداث التي وقعت في الفترة السابقة، مثل توجيه الاتهام إلى رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وإلى المدير بالنيابة للجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا، ميلوش لوكيتش، ومحاكمتهما لاحقا بتهمة الإخلال بالتزاماتهما أثناء توليهما منصبيهما.

178 - وعقدت حكومة جمهورية صربسكا 23 جلسة عادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى 29 آذار/مارس 2024).

باء – الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا

179 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث جلسات عادية وثلاث جلسات استثنائية، أُقر خلالها 21 قانونا.

180 – ودخلت حيز النفاذ أيضا القراراتُ التي اتخذتها الجمعية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى الرغم من عدم إقرار أي تشريع إشكالي في الجمعية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد عُرضت بعض مشاريع القوانين الخلافية في الإجراءات البرلمانية سابقا (القراءة الأولى أو المناقشة العامة)، في انتظار تحديد موعد زمني لاعتمادها. وهي تشمل قانونَ الاستفتاء ومبادرة المواطنين، وقانون الحصانة، ومشروع القانون المتعلق بالسجل الخاص بالمنظمات غير الربحية والترويج لأعمالها، المعروف أيضا باسم قانون العملاء الأجانب، وقانون الانتخابات الخاص بجمهورية صربسكا. ومن بين تلك القوانين الأربعة، أقر قانون العملاء الأجانب وقانون الانتخابات في القراءة الأولى، في حين اجتاز القانونان الآخران مرحلة المناقشة العام وهما في طريقهما للاعتماد النهائي.

181 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أعيد تجريم التشهير وأُدرج مجددا في قانون العقوبات لجمهورية صربسكا، وهو ما يعزز بوضوح، إلى جانب قانونَين آخرين، النزعات الاستبدادية في سياسات جمهورية صربسكا. وتساعد تلك التطورات سلطات جمهورية صربسكا على الحد من الحريات المدنية وتسمح للسياسيين بالتصرف دون عقاب.

سادسا – الأمن العام وإنفاذ القانون

182 – لم تتراجع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ممارسة التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

183 – وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلن المجلس المستقل لكانتون الهرسك – نيريتفا عن شغور منصب عام هو منصب نائب مفوض الشرطة بسبب التقاعد الوشيك لنائب مفوض الشرطة الحالي. وبعد الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بالإعلان عن الوظيفة الشاغرة، أحال المجلس إلى وزير داخلية كانتون الهرسك – نيريتفا اسم المرشح الذي تم اختياره ليحل محل نائب مفوض الشرطة المنتهية ولايته. بيد أن كانتون الهرسك – نيريتفا لم يُكمل حتى الآن إجراءات التعيين بسبب مسائل تتعلق بسجلات تقاعد نائب مفوض الشرطة المنتهية ولايته وما يتصل بذلك من خلافات داخل الائتلاف الحاكم.

184 – وفي 25 كانون الثاني/يناير 2024، استعرض المجلس المستقل للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك رسالتين من مديرية تنسيق هيئات الشرطة وشرطة الحدود بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك. وأيد المجلس الجهود المبذولة لإيجاد حلول لملء الوظائف الشاغرة داخل هاتين الوكالتين. وأحال المجلس المواد، بما في ذلك التعديلات المقترح إدخالها على قانون مسؤولي الشرطة، إلى المجلس المشترك لكل من الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ووزارة الأمن في البوسنة والهرسك.

185 – ولا تزال وظيفة مدير شرطة اتحاد البوسنة والهرسك شاغرة منذ كانون الثاني/يناير 2019، ووظيفة نائب مدير شرطة اتحاد البوسنة والهرسك شاغرة منذ شباط/فبراير 2023. وكان المجلس المستقل لاتحاد البوسنة والهرسك، المسؤول في جملة أمور عن تعيين مدير الشرطة ونائب المدير، قد حل في آب/أغسطس 2022. ولم يعين برلمان اتحاد البوسنة والهرسك مجلسا مستقلا جديدا.

186 - وفي كانون الثاني/يناير 2024، أقالت جمعية كانتون زينيتسا - دوبوي ثلاثة أعضاء من المجلس المستقل وعينت بدلاء "مؤقتين"، مما أثار ادعاءات حادة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة بالتدخل السياسي في أعمال الشرطة المهنية. وفي شباط/فبراير 2024، كتبت سفارة الولايات المتحدة في البوسنة والهرسك إلى سلطات كانتون زينيتسا - دوبوي مشككة في الالتزام باستقلالية الشرطة وأعمال الشرطة المهنية. وفي آذار/مارس 2024، عينت جمعية كانتون زينيتسا - دوبوي ثلاثة أعضاء جدد في المجلس المستقل لمدة أربع سنوات. ونقلت وسائل الإعلام في كانتون زينيتسا - دوبوي ادعاءات بوجود مخالفات خطيرة فيما يتعلق بالتعيينات. وفي آذار/مارس 2024 أيضا، قضت المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك بأن التعديلات المدخلة على قانون الشؤون الداخلية في كانتون زينيتسا - دوبوي المستخدمة في إجراءات إقالة مفوض الشرطة السابق كانت غير دستورية بسبب تنفيذ التعديلات بأثر رجعي.

187 - وفي شباط/فبراير 2024، في أعقاب عدة حوادث أمنية بارزة، أثارت جريمة قتل ارتكبها مسؤول شرطة في الخدمة في كانتون توزلا احتجاجات من قبل المواطنين، تضمنت مطالب باستقالة وزير الداخلية ومدير الشرطة في الكانتون. وفي 15 شباط/فبراير 2024، عقدت جمعية كانتون توزلا جلسة طارئة، لكنها أفادت في تقييمها بأن الوضع الأمني إيجابي. وكانت هناك مبادرة لإقالة المجلس المستقل إلا أنها لم تنجح في الحصول على أصوات كافية، ولم يتقدم أحد باستقالات.

188 - وفي آذار/مارس، اعتمدت جمعية كانتون أونا - سانا تعديلات واسعة النطاق أُدخلت على قانون الشؤون الداخلية وقانون مسؤولي الشرطة لكانتون أونا - سانا. واستحدثت التعديلات وظيفة جديدة لنائب مدير شرطة يعينه كانتون أونا - سانا خارج عملية الاختيار القياسية القائمة على الجدارة. وشملت التعديلات حالات أخرى من الخروج عن نموذج استقلالية الشرطة في التشريع السابق. ويظل كانتون أونا - سانا بدون مفوض شرطة (مدير الآن) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.

189 - وفي آذار/مارس 2024، شكل وزير داخلية كانتون سراييفو فريق خبراء لمنع الجريمة والمخاطر الأمنية الأخرى في سراييفو استجابة لتدهور بيئة الأمن العام. وفي آذار/مارس أيضا، عقدت جمعية كانتون سراييفو جلسة مخصصة لمعالجة الشواغل الأمنية في الكانتون.

190 - وستنتهي ولاية المدير الحالي للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في تموز/يوليه 2024. ومن المتوقع أن ينشر المجلس المستقل للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في أواخر نيسان/أبريل إعلانا عن وظيفة شاغرة عامة لتعيين خلفه في هذا المنصب.

سابعا - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الاتجاهات الاقتصادية

191 - شهد النشاط الاقتصادي في البوسنة والهرسك حالة من التباطؤ. وفي الربع الثالث من عام 2023، بلغ معدل النمو 1,9 في المائة، وهو أقل بكثير من معدل النمو البالغ 3,8 في المائة المسجل في عام 2022. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية، مثل مؤشر التبادل التجاري الخارجي والإنتاج الصناعي، هذا التباطؤ. ففي عام 2023، انخفضت صادرات وواردات البلد بنسبة 7,1 في المائة و 3,0 في المائة، على التوالي. وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 8 في المائة. وبلغ معدل التضخم 6,5 في المائة. وبلغ الاستثمار

الأجنبي المباشـــر في الربع الثالث 1,433 بليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 23,9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022).

192 - وتحسنت المؤشرات الاجتماعية إلا أن التقدم المحرز هو مجرد تقدم إحصائي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ متوسط صافي الرواتب 297 1 ماركا قابلا للتحويل، بزيادة قدرها 8,9 في المائة مقارنة بشـــهر كانون الأول/ديســـمبر 2022. وارتفع متوســـط المعاش التقاعدي البالغ 582 ماركا قابلا للتحويل في اتحاد البوسـنة والهرسـك و 541 ماركا قابلا للتحويل في جمهورية صـربسـكا بنسـبة 20,7 في المائة و 13,8 في المائة على التوالي. ومع ذلك، لا تزال مستويات الدخل أدنى بكثير من متوسط سعر مجموعة الســـلع لأســـرة مكونة من أربعة أفراد الذي يزيد على 800 2 مارك قابل للتحويل، ما يشـــير إلى أن حتى أصـــحاب الدخل الثابت يجدون صـــعوبة في تلبية احتياجاتهم. ووصـــل عدد العاطلين عن العمل في كانون الأول/ديسـمبر 2023 إلى 500 343 شـخص. ويمثل ذلك انخفاضـا بنسـبة 3,9 في المائة مقارنة بشـهر كانون الأول/ديســـمبر 2022. وبلغ معدل البطالة المســـجل حوالي 28,7 في المائة، في حين بلغ معدل البطالة الحقيقي (القائم على مســـح العمالة) حوالي 13,1 في المائة للربع الثاني من عام 2023. وبلغ عدد المشـتغلين 813 852 شـخصـا (بزيادة قدرها 0,9 في المائة). وبلغ عدد المتقاعدين 337 727 شـخصـا (بزيادة قدرها 2,3 في المائة).

193 - وتســـارعت وتيرة مغادرة المواطنين إلى الخارج. وبحســـب تقديرات الاتحاد من أجل العودة والدمج المستدامين في البوسنة والهرسك، بلغ عدد الذين غادروا البوسنة والهرسك في الفترة 2013-2023 حوالي 000 600 شخص. ووفقا للتوقعات السكانية والاستقصاء الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في البوسنة والهرسك لتطلعات الشباب بشأن الهجرة، يتناقص مجموع السكان بنحو 000 45 شخص كل عام؛ ويتضـــمن هذا العدد أكثر من 000 20 من الشـــباب المهرة الذين يهاجرون إلى الخارج. ويمثل هذا العدد حوالي 4 في المائة من مجموع عدد السكان الشباب. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات السكانية في السنوات القادمة وأن تؤدي إلى انخفاض دينامية البوسنة والهرسك بعد الهجرة حيث سيتقلص عدد الشباب المتاحين والراغبين في الهجرة، في حين ســتُســجَّل خســائر متزايدة نتيجة لزيادة معدل الوفيات الناجمة عن الارتفاع النسبي في عدد كبار السن في البلد. وستتحسن البنية التحتية والظروف الصحية ولكنها ستثير الشكوك حول قدرة البلد على الصمود في وجه التحديات الوجودية المحتملة.

194 - وكثيرا ما يشار إلى عدم الاستقرار السياسي وتدني مستويات المعيشة بوصفهما العاملين الرئيسيين اللذين يدفعان الناس إلى الرحيل. وفيما يتعلق بالعامل الأخير، يذكر المكتب الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي أن المؤشرات التي تقيس مستوى الرفاه الاقتصادي للبلدان تضع البوسنة والهرسك في أسوء مرتبة في أوروبا. ونشرت وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك نتائج البرنامج الأوروبي للمقارنة التي كشفت أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البوسنة والهرسك في عام 2022، معبرا عنه بمعايير القوة الشرائية، بلغ نسبة 35 في المائة فقط من متوسط الاتحاد الأوروبي، في حين بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي معبّرا عنه بمعايير القوة الشرائية نسبة 41 في المائة من متوسط الاتحاد الأوروبي. وجرت الإشارة إلى أن الفساد يشكل عاملا إضافيا من العوامل التي تدفع الناس إلى مغادرة البلد. ووفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الذي تعده مؤسسة الشفافية الدولية، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة 108 من بين 180 بلدا. ومرة أخرى، وردت البوسنة والهرسك في الترتيب الأخير على مستوى المنطقة وفي ثاني أسوأ ترتيب على مستوى أوروبا.

195 - ويبدو القطاع المالي مستقرا، فوفقا للبيانات الأولية، حقق القطاع المصرفي في البوسنة والهرسك أرباحا قياسية في عام 2023، بلغت 709 ملايين مارك قابل للتحويل. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 41,2 في المائة عن عام 2022.

196 - وتقدر وزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك إجمالي الدين العام للبوسنة والهرسك في نهاية الربع الأخير من عام 2023 بمبلغ 12,95 بليون مارك قابل للتحويل، وهو ما يمثل نسبة 26,73 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن هذا المبلغ، يبلغ الدين الخارجي 8,92 بلايين مارك قابل للتحويل (68,88 في المائة) والدينُ المحلي 4,03 بلايين مارك قابل للتحويل (31,12 في المائة). وتبلغ حصة الاتحاد من إجمالي الدين 50,97 في المائة، وحصة جمهورية صربسكا 48,21 في المائة، وحصة مؤسسات الدولة ومقاطعة برتشكو 0,47 في المائة و 0,35 في المائة على التوالي.

197 - وفي 2 شباط/فبراير، أكدت وكالة تقدير الجدارة الائتمانية ستاندرد آند بورز تصنيف البوسنة والهرسك عند "+B"، مع توقعات مستقرة.

باء - المسائل المالية

198 - لم يحدث أي تأخير في خدمة الديون وفي مدفوعات الميزانية العادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النمو المستمر لإيرادات الضرائب غير المباشرة، التي تمثل معظم إيرادات الميزانية لجميع مستويات الحكومة. وفي عام 2023، حصَّلت هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك 10,64 بلايين مارك قابل للتحويل. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 7,19 في المائة أو 714 مليون مارك قابل للتحويل عن عام 2022، ويشكل تحصيلا قياسيا لإيرادات الضرائب غير المباشرة. وينبغي أيضا الإشارة إلى أن التنفيذ المنتظم للالتزامات المالية يعزى إلى الاقتراض الذي بلغ مستويات عالية جدا في جمهورية صربسكا.

199 - وأصبح من الممارسات المعمول بها عدم الوفاء بالموعد النهائي المحدد لاعتماد ميزانية الدولة للسنة التالية وهو 31 كانون الأول/ديسمبر. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكمل وزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك إعدادَ ميزانية الدولة لعام 2024، ناهيك عن اعتمادها من قبل الجمعية البرلمانية. ومع أن ذلك يمكن أن يعزى إلى التأخير الذي دام ثمانية أشهر في اعتماد الإطار العام لميزان وسياسات المالية العامة للفترة 2024-2026 باعتباره الخطوة الأولى في عملية إعداد الميزانية على مستوى الدولة، فإن إعداد ميزانية عام 2024 واعتمادها قد يكونان أيضا رهينة لحسابات الأحزاب السياسية.

200 - وفي حين ضمن قراري المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2022 تمويلا مؤقتا دون انقطاع لمؤسسات الدولة في ظل غياب الميزانية، فإن التمويل المؤقت ليس إلا تدبيرا لسد فجوة، على اعتبار أنه يقيد حجم الأموال المتاحة لمؤسسات الدولة ويحد من نطاق عملياتها. وبموجب دستور البوسنة والهرسك، فإن السلطات المسؤولة ملزمة بضمان تمويل مؤسسات الدولة حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية والقانونية بالكامل. ولذا، فإن مشكلة تمويل مؤسسات الدولة تتطلب حلا مستداما.

201 - وحافظ اتحاد البوسنة والهرسك على استقرار ميزانيته، وينبغي أن يعزى ذلك إلى النمو المطرد لإيرادات الضرائب غير المباشرة واستمرار الاقتراض المحلي، أساسا من خلال إصدار أذون وسندات الخزانة. وقد اعتمد برلمان اتحاد البوسنة والهرسك - في جلسة مجلس النواب المعقودة في 22 كانون الثاني/

يناير 2024 وجلسة مجلس الشعوب المعقودة في 25 كانون الثاني/يناير 2024 – ميزانية اتحاد البوسنة والهرسك لعام 2024 بمبلغ إجمالي قدره 7,474 بليون مارك قابل للتحويل، بزيادة قدرها 537 مليون مارك قابل للتحويل أو بنسبة 8 في المائة عن ميزانية عام 2023 بعد إعادة توازنها.

202 – ويتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات المحلية 5,978 بلايين مارك قابل للتحويل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6 في المائة مقارنة بميزانية عام 2023، ويشمل ذلك في جملة أمور ما يلي: إيرادات الضرائب غير المباشرة بمبلغ 2,256 بليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 7 في المائة)، وإيرادات من اشتراكات المعاشات التقاعدية بمبلغ 2,991 بليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 6 في المائة)، وإيرادات غير ضريبية بمبلغ 618,8 مليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 18 في المائة). ويتوخى أن تبلغ التحويلات والتبرعات الجارية 14,3 مليون مارك قابل للتحويل (بانخفاض بنسبة 82 في المائة). كما يتوخى أن تبلغ قيمة القروض والعائدات من الأصول المالية 1,395 بليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 52 في المائة)، ويتوخى تغطيتها من خلال القروض المحلية القصيرة الأجل والطويلة الأجل ومن خلال القروض الدولية التي يتم الحصول عليها عن طريق الدولة. وفيما يتعلق بالإيرادات أيضا، يتوخى أن تصل الأموال المخصصة لبناء الطرق السريعة بكل أنواعها إلى مبلغ قدره 101,3 مليون مارك قابل للتحويل.

203 – وفيما يتعلق بالنفقات، تتوقع الميزانية، في جملة أمور، المبالغ التالية: 346,7 مليون مارك قابل للتحويل كنفقات على الرواتب والبدلات الإجمالية (بزيادة قدرها 12 في المائة)، و 44 مليون مارك قابل للتحويل كنفقات على اشتراكات الموظفين (بزيادة قدرها 9 في المائة)، و 149,4 مليون مارك قابل للتحويل كنفقات مادية وخدمية (بزيادة قدرها 19 في المائة)، و 5,083 بلايين مارك قابل للتحويل كنفقات على التحويلات الجارية (بزيادة قدرها 7 في المائة) التي تشمل أيضا تحويلات للفئات الاجتماعية وقدامى المحاربين والمعاشات التقاعدية والاقتصاد والمستويات الدنيا من الحكومة. ويتوخى أن تبلغ النفقات المخصصة لاقتناء أصول ثابتة ما قدره 66,6 مليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 87 في المائة). وتبلغ مدفوعات ديون الاتحاد ما إجماليه 1,203 بليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 7 في المائة)، منها ديون خارجية إجماليها 750,4 مليون مارك قابل للتحويل (بزيادة قدرها 3 في المائة).

204 – وحافظت جمهورية صربسكا على استقرار مدفوعات الميزانية بفضل النمو المتواصل للإيرادات العامة واستمرار الاقتراض المحلي. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانيتها لعام 2024 بمبلغ 5,735 بلايين مارك قابل للتحويل. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 4 في المائة مقارنة بميزانية عام 2023. وقد رُصد أكثر من نصف أموال الميزانية للمعاشات التقاعدية ورواتب موظفي الخدمة المدنية (اللتين خُصص لهما تباعا مبلغ 1,785 بليون مارك قابل للتحويل ومبلغ 1,134 بليون مارك قابل للتحويل). وتتوقع جمهورية صربسكا أن يبلغ عجز الميزانية 201 مليون مارك قابل للتحويل في عام 2024، وهو ما يمثل نسبة 3,5 في المائة من إجمالي الميزانية و 1,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2024 البالغ 16,6 بليون مارك قابل للتحويل.

205 – ولتلبية الاحتياجات المالية، تعتزم جمهورية صربسكا الحصول على قروض طويلة الأجل بمبلغ 952 مليون مارك قابل للتحويل وقروض قصيرة الأجل بمبلغ 338 مليون مارك قابل للتحويل. وأدرجت في ميزانيتها أيضاً مبلغا قدره 922 مليون مارك قابل للتحويل كمخصص لخدمة الديون. وواظبت جمهورية صربسكا على الوفاء بخدمات التزاماتها المالية بانتظام حتى الآن. ومع ذلك، تعمل جمهورية صربسكا في بيئة مالية هشة وتمول ما يقرب من ربع احتياجات ميزانيتها العادية عن طريق الاقتراض. وستواصل سلطات

الكيان الاقتراض من سوق رأس المال المحلي لتغطية احتياجات الميزانية العادية على النحو المقرر في ميزانية عام 2024. وحتى الآن، جمعت جمهورية صربسكا 130,5 مليون مارك قابل للتحويل عن طريق بيع الأوراق المالية من خلال بورصة بانيا لوكا (50,5 مليون مارك قابل للتحويل من بيع أذون خزانة مدتها ستة أشهر و 80 مليون مارك قابل للتحويل من بيع سندات مدتها خمس سنوات). وتفيد وزارة المالية في جمهورية صربسكا بأن إجمالي ديون الكيان حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2023 بلغ 6,3 بلايين مارك قابل للتحويل، وهو ما يمثل 41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023.

جيم - الالتزامات الدولية المحدَّدة

206 - لم تصحح البوسنة والهرسك عدم امتثالها لمعاهدة جماعة الطاقة، ولهذا السبب يفرض المجلس الوزاري لجماعة الطاقة عقوبات عليها بين الفينة والأخرى منذ عام 2015. وعلى الرغم من الدعوة التي وجهها المجلس إلى البلد لتكثيف الجهود في سبيل تحقيق الامتثال الكامل، لم يُحرز أي تقدم حتى الآن.

207 - وتنتهك البوسنة والهرسك معاهدة جماعة الطاقة في ست حالات مختلفة (تتعلق بمجالات الكهرباء، وكفاءة الطاقة، والبنية التحتية، والغاز، والبيئة، و "حزمة الطاقة الثالثة"). ويتعلق أخطر انتهاك بعدم قيام البوسنة والهرسك منذ فترة طويلة بإنشاء هيئة تنظيمية لقطاع الغاز على مستوى الدولة، وهو ما ترفضه جمهورية صربسكا بإصرار. وبالإضافة إلى ذلك، لدى البوسنة والهرسك أكبر عدد من الحالات/الانتهاكات الإجمالية وأدنى مستوى لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدة، حيث حصلت على درجة 35 في المائة. وأهاب المجلس الوزاري للمعاهدة، خلال اجتماعه السنوي العادي الذي عقد في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، مجددا بجميع الأطراف المتعاقدة أن تسرع في التنفيذ الكامل والسريع لتشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمعاهدة في جميع المجالات، وأعلن عن اتخاذ إجراءات في حالة الإخلال لتسريع هذه العملية.

دال - أهداف التنمية المستدامة

208 - عقب عرض البوسنة والهرسك الأول للاستعراض الوطني الطوعي أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في نيويورك في عام 2019، اعتمد البلد أهم وثيقة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ عام 2007، وهي أول رؤية استراتيجية على مستوى البلد بشأن التنمية المستدامة، تحت عنوان "إطار أهداف التنمية المستدامة"، وقد أقرت سلطات الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو تلك الوثيقة في نيسان/أبريل 2021. وبذلت جهود كبيرة على جميع مستويات الحكومة لمواءمة وتنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية مع الإطار.

209 - وتناول عرض الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في تموز/يوليه 2023 أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في نيويورك بالتفصيل آثار جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والضغوط التضخمية القياسية على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تناول بالتفصيل الجهود القوية المبذولة من أجل تحسين التعاون والاتساق الرأسيين بين مختلف مستويات المؤسسات، فضلا عن فوائد التبادل الأفقي لأفضل الممارسات، ولا سيما بين المجتمعات المحلية ومختلف الجهات المعنية. وعلى الرغم من تعقيد الهياكل المؤسسية في البوسنة والهرسك، تم إطلاق عملية طموحة لإضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة، سعت أيضا إلى إشراك القطاع الخاص والمواطنين والأوساط الأكاديمية للمساعدة في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

210 - وتشمل الإنجازات المحددة عمل الفريق العامل المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة في البوسنة والهرسك الذي أوصى بخيارات لتعبئة التمويل المبتكر، بما في ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأُحرز تقدم في مجالات الرقمنة والانتقال الطاقي والجهود المبذولة لتوفير فرص عمل جديدة وفرص لحماية البيئة. وشملت مجالات التركيز الأخرى الاستثمار في البحث والتطوير والعلم والتكنولوجيا. وأنشئت جائزة "رواد الأعمال في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة" لتقدير الجهود التي يبذلها القطاع الخاص، كما أنشئت جوائز مماثلة للقادة الأكثر تقدما في المجتمعات المحلية والقطاع الأكاديمي.

211 - وعملت البوسنة والهرسك بنشاط على تعزيز التعاون الإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وتضمنت الأمثلة على ذلك اجتماعَ دول الاتحاد الأوروبي من منطقة البحرين الأدرياتي والأيوني الكبرى الذي ركز على تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف؛ والاجتماعات السنوية لخبراء غرب البلقان التي انطلقت في نهاية عام 2021؛ والأنشطة المندرجة ضمن مبادرة أوروبا الوسطى؛ والمشاركة النشطة في المنتدى الإقليمي السنوي المعني بالتنمية المستدامة الخاص بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عقد في جنيف.

هاء - المشاكل التي تواجهها كيانات قانونية حكومية محددة

شركة البوسنة والهرسك لتوزيع الكهرباء

212 - ظل تعيين أعضاء إدارة شركة البوسنة والهرسك لتوزيع الكهرباء ومجلس إدارتها في انتظار إيجاد حل منذ أكثر من ست سنوات، بينما يواصل شاغلو المناصب الحاليون الاضطلاع بمسؤولياتهم بالنيابة. واتخذت الخطوات الأولى نحو التعيينات الجديدة في نهاية شباط/فبراير 2024، عندما تم أخيرا الإعلان عن شواغر لمناصب المدير العام والمديرين التنفيذيين. وتتواصل التحضيرات للإعلان عن الشواغر في مجلس الإدارة. وقد يؤثر إطالة أمد التعيينات في نهاية المطاف على عمل هذه الشركة وصنع القرار فيها على نحو يضر بالبلد وجميع مواطنيه.

213 - وعلى سبيل التذكير، كانت الشركة قد أُنشئت بموجب قانون البوسنة والهرسك المنشئ لشركة توزيع الكهرباء، الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام 2004 عقب الاتفاق الذي توصل إليه الكيانان في حزيران/يونيه 2003 بشأن تنظيم مسألة إنشاء شركة للتوزيع المشترك ومشغّل مستقل للنظام على مستوى الدولة، استناداً إلى المادة ثالثا (5) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك

214 - لا تزال الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك تعاني من نقص التمويل، على الرغم من كونها الآلية الوحيدة المتاحة لاتباع نهج منسق لإعادة مد خطوط السكك الحديدية في البلد. ويعود سبب ضعفها المالي إلى الاعتماد الكامل على التحويلات المالية من الكيانين التي ثبت أنها غير موثوقة. وبينما يحترم الاتحاد التزاماته بالسداد، تواصل جمهورية صربسكا المساهمة بأقل من حصتها البالغة 40 في المائة. وقد لجأت المؤسسة إلى استخدام الاحتياطيات لتغطية الفجوات في الميزانية ولكنها استُنفِدت الآن. وهذا يعرض للخطر قدرة الشركة على تسوية التزاماتها المالية، بما في ذلك الرواتب والنفقات التشغيلية.

215 - وقد أثر بالفعل الاتجاه التنازلي في التمويل على مدى السنوات السابقة على العمل وأوقف تطوير الشركة على نحو يضر باقتصاد البلد وجميع مواطنيه. وإذا استمرت حالة عدم اليقين المالي والقيود المالية، فإن ذلك قد يقوض استدامة الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك باعتبارها الشركة الوحيدة المنشأة بموجب المرفق 9 من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

الاستدامة المالية لهيئة البث الإذاعي العام

216 - يواجه نظام البث العام تحديات مالية كبيرة، لا سيما بعد انقضاء فترة صلاحية اتفاقية تحصيل ضرائب البث الإذاعي والتلفزيوني في نهاية عام 2023. ولم تجدد إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك، وهي إحدى هيئات البث العامة الرئيسية، اتفاقها مع شركة البوسنة والهرسك لتوزيع الكهرباء وإذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك، وعللت ذلك بارتكابها انتهاكات لقانون نظام البث العام في البوسنة والهرسك بسبب سوء تخصيص الأموال من قبل هيئات البث في الكيان. وواصلت إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا تحصيل ضريبة البث الإذاعي والتلفزيوني بشكل مستقل منذ عام 2017 دون المساهمة في إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك، مما أدى إلى قيام إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك برفع دعوى قضائية للحصول على مبلغ يناهز 85 مليون مارك قابل للتحويل. وفي اتحاد البوسنة والهرسك، يتم تحصيل ضرائب البث الإذاعي والتلفزيوني من حوالي 56 في المائة من الأسر المعيشية، وترتفع نسبة عدم السداد بشكل ملحوظ في غرب الهرسك. وتحتفظ إذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك، التي تدير هذه الأموال، بجزء مخصص لإذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، مما يزيد من تعقيد الوضع.

217 - ولا تزال مسألة تحصيل الأموال وتوزيعها موضع خلاف. ففي أوائل عام 2024، اقترحت إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك طريقة جديدة لتحصيل الضرائب مع شركة البوسنة والهرسك لتوزيع الكهرباء، غير أن إذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك رفضتها باعتبارها غير قانونية بموجب قانون نظام البث العام. وحدثت انفراجة في 29 شباط/فبراير 2024، عندما اتفقت إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك وإذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك مع شركة البوسنة والهرسك لتوزيع الكهرباء على استئناف تحصيل الضرائب اعتبارا من آذار/مارس 2024، على الرغم من أن مسألة التوزيع العادل للأموال لا تزال دون حل وتم منح 60 يوما أخرى لإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك وإذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك للتوصل إلى اتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، في 27 شباط/فبراير، كتب المجتمع الدولي إلى برلمان اتحاد البوسنة والهرسك للإعراب عن شواغل ناجمة عن حقيقة أن إذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك تعمل منذ أكثر من 10 سنوات بعضو واحد فقط من أصل أربعة أعضاء في مجلس الإدارة، ولتوجيه طلب إلى البرلمان ليفي بمسؤوليته ويعين أعضاء مجلس الإدارة حتى تتمكن هذه الهيئة، وهي جزء من مجلس إدارة نظام البث العام، من العمل بشكل صحيح.

218 - ويعد هذا الوضع حرجا فيما يتعلق بجهود البوسنة والهرسك للوفاء بأولويات الاتحاد الأوروبي الـ 14، التي تشمل ضمان الاستدامة المالية لنظام البث العام. وتشمل الحلول المقترحة تدابير قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار الفوري واستراتيجيات طويلة الأجل مثل إدخال تغييرات تشريعية وإجراء إعادة هيكلة داخلية لضمان كفاءة نظام البث العام.

ثامنا - التطورات المتصلة بالمرفق 8 للاتفاق الإطاري العام للسلام

219 - في أعقاب القرارات التي اتخذتها هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت لجنة الحفاظ على الآثار الوطنية بشكل جيد مع خمسة أعضاء خبراء محترفين، يتألفون من عضوين دوليين وثلاثة أعضاء محليين (اثنان من اتحاد البوسنة والهرسك وواحد من جمهورية صربسكا). وفي عام 2016، قررت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك عدم شغل المنصبين الدوليين في اللجنة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت قاعدة جديدة يشكل بموجبها حضور الأعضاء المحليين الثلاثة نصابا قانونيا للعمل وصنع القرار. وعلى الرغم من المناصرة التي أبداها المجتمع الدولي آنذاك، لم يعين العضوان المتبقيان في اللجنة حتى وقت كتابة هذا التقرير. وكان قرار هيئة الرئاسة لعام 2016 مؤقتا حيث كان من المفترض أن يظل ساريا حتى 30 أيار/مايو 2017. ومع ذلك، أدرجت في النظام الداخلي للجنة القاعدة المتعلقة بالنصاب القانوني والقاعدة المتعلقة بصنع القرار (حضور ثلاثة أعضاء وتوافق آراء ثلاثة أعضاء)، وتظل القاعدتان ساريتين.

220 - وتضم اللجنة حاليا ثلاثة أعضاء محليين. ويؤثر هذا الوضع على قدرة اللجنة على العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استقلال اللجنة معرض للخطر لأن اثنين من أعضائها عضوان نشطان في الأحزاب السياسية وتم إدراجهما في قائمة المرشحين لانتخابات مجالس الكانتونات لعام 2022.

221 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ أي تغييرات فيما يتعلق بحالة اللجنة وأدائها. وعقدت أحدث جلسة لهذه اللجنة في 27 شباط/فبراير 2024.

تاسعا - التطورات الإعلامية

ترهيب الصحفيين

222 - لا يزال ترهيب الصحفيين يمثل مشكلة كبرى، لا سيما في جمهورية صربسكا. ولا يزال حرمان الصحفيين غير المنحازين إلى الحزب الحاكم من الوصول إلى المعلومات والمؤسسات الحكومية ممارسة متكررة. وتهدد عدة تشريعات جديدة في جمهورية صربسكا بتقليص حرية الإعلام.

التغييرات التنظيمية

223 - انتهت ولاية أعضاء مجلس إدارة وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك في نهاية عام 2017. وفي آذار/مارس 2024، أعدّ مجلس وزراء البوسنة والهرسك قائمة مرشحين وقدمها إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لتنفيذ إجراءات تعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد، ولكن لم يتم الانتهاء منها بعد. ويشير التأخير في تعيين مجلس الإدارة إلى وجود عوامل سياسية. كما يشير هذا الفاصل الزمني المطول منذ انتهاء ولاية مجلس الإدارة السابق في كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى وجود نفوذ سياسي كبير فيما ينبغي أن يكون تعيينا إجرائيا، مما يثير مخاوف بشأن استقلالية وحياد هذه الهيئة التنظيمية، وهما مسألتان حاسمتان بالنسبة لنزاهة الحوكمة في قطاعي الاتصالات والبث.

224 - وفيما يتعلق بعمليات وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، وجّهت الوكالة في 26 كانون الثاني/يناير 2024 دعوة عامة لتخصيص ترخيص لمجمع البث جيم لتحسين القدرات المتاحة للبث الرقمي. وهذا المجمع هو إضافة إلى المجمّع دال المنشأ بالفعل والذي تقوم فيه بالفعل 18 محطة بالبث الرقمي. ومنحت الوكالة أيضاً ترخيصا للمجمّع 1 للإذاعة الرقمية، مما يتيح بدء البث الإذاعي الرقمي.

التقدم المحرز في الرقمنة

225 - يجري إحراز تقدم في عملية الرقمنة من خلال مجمعين للبث. وشهد المجمع ألف المخصص في المقام الأول لهيئات البث العامة، إجراء معجلا للمشتريات - تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير 2024 بتوقيع اتفاق بين وزارة الاتصالات والنقل في البوسنة والهرسك واتحاد شركات من بانيا لوكا وزغرب - لشراء معدات للبث الرقمي وبث الخدمات الإذاعية والتلفزيونية العامة في البوسنة والهرسك (أي المعدات اللازمة لإتمام المرحلتين الأولى والثانية من مشروع الرقمنة في البلد). وفي الوقت نفسه، تفيد وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية بأن المجمع دال ماض في مساره لتغطية 90 في المائة من أراضي البوسنة والهرسك بإشارات أرضية رقمية بحلول نهاية العام، وهو يستضيف حاليا 17 محطة تلفزيونية، وهناك دعوة مستمرة للمشاركين الجدد.

عاشرا - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

226 - كانت موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على تمديد بعثة عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي ذات أهمية قصوى للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بنشوء فراغ أمني في البوسنة والهرسك.

227 - وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. ويظل وضوح وتنقل جنود قوة الاتحاد الأوروبي المنتشرين وجاهزية قوات الاحتياط المتوسطة التابعة لعملية ألثيا من الأمور الحيوية نظرا لصعوبة الوضع السياسي في البوسنة والهرسك وما يرتبط به من مخاطر أمنية. وتقوم عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي أيضاً برصد المنشآت العسكرية ومصانع الأسلحة استنادا إلى خطة تفتيش مفصلة. ويتمثل تحديد الأسلحة من مهامها الرئيسية من أجل تهيئة بيئة آمنة ومأمونة، ويتم تنفيذ هذه العملية بالتنسيق الوثيق مع الوزارات ذات الصلة. ووفقا للمادتين الأولى والثانية من المرفق 1-ألف والمواد الأولى والثانية والرابعة من المرفق 1-باء من الاتفاق الإطاري العام للسلام، التزمت جميع الأطراف بتحديد الأسلحة ووافقت على التعاون مع المنظمات الدولية.

228 - ومنذ الدعوة إلى خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2010، تطورت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك باستمرار لتصبح شريكا موثوقا به في الهيكل الأمني الأوروبي الأطلسي. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة للبوسنة والهرسك هي مؤسسة بالغة الأهمية على مستوى الدولة يعمل فيها التعاون داخل الهيكل المتعدد الإثنيات على أفضل وجه، فإن قدراتها العملياتية والقيادية لا تزال تعتمد على دعم شركاء أقوياء من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

حادي عشر – عمليات مكتب الممثل السامي

229 – في حين واجه مكتب الممثل السامي تخفيضات كبيرة في ميزانيته وفي عدد موظفيه على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن مهامه المتبقية لم تنخفض بالتناسب مع ذلك. ولا تزال الميزانية التشغيلية السنوية المرصودة حالياً للمنظمة تبلغ 5,8 ملايين يورو. ولا يزال جمع الأموال المدرجة في الميزانية يمثل تحديا، حيث من المتوقع عدم تحصيل أكثر من 000 600 يورو من الميزانية في فترة التشغيل الحالية. وكما لوحظ سابقا، أوقف الاتحاد الروسي مساهمته في ميزانية المكتب في شباط/فبراير 2022، وهو لا يزال متمسك بهذا الموقف. ويعمل في المكتب 73 موظفا وطنيا و 20 موظفا دوليا، منهم 16 موظفا معارا في سراييفو وفي مكاتبه الإقليمية والميدانية.

230 – وإذا أريد إحراز تقدم بشأن الخطة "5+2"، فلا غنى عن وجود مكتب قوي وفعال للممثل السامي. فقدرته على الوفاء بالمسؤوليات الصادر بها تكليف مقيَّدة بدون الموارد المناسبة. وهذه الحالة المالية تنشأ عنها نتائج عكسية تتنافى مع الأهداف التي حدّدها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام وقد تشكّل تهديدا للولاية الأساسية التي كُلّف بها المكتب.

231 – ونظراً إلى أن عام 2025 سيصادف الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا وتحقيق السلام في البوسنة والهرسك من خلال الاتفاق الإطاري العام للسلام، فإنني أعتزم عقد مؤتمر تقييم سياسي رفيع المستوى والعمل على وضع نهج جديد إزاء تنفيذ الاتفاق الإطاري واندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي.

ثاني عشر – الجدول الزمني لتقديم التقارير

232 – أقدّم هذا التقرير وفقا للمتطلبات المحدّدة في قرار مجلس الأمن 1031 (1995) بشأن تزويد الممثل السامي الأمينَ العام بتقارير منتظمة لإحالتها إلى مجلس الأمن. ويسرني توفير معلومات إضافية إذا ما احتاجها الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس. ومن المزمع أن أقدِّم تقريري الدوري المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.